

تقرير قياس وتحليل مستوى الأداء المقارن للتمويل الأصغر في البلدان العربية لعام 2009

تقرير من إعداد مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس) وشبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية - سنابل، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)

مايو 2010

مقدمة

في حين شهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا واضحًا في النمو على مدى السنوات الثلاثة الماضية؛ فإن التمويل الأصغر واصل التوسع عالمياً، وإن كان ذلك بمعدلات أقل بكثير بالمقارنة مع النمو في السنوات السابقة. ففي الفترة 2006-2008، ارتفع عدد المقترضين لدى مؤسسات التمويل الأصغر في جميع أنحاء العالم بنسبة 21 في المائة، وازدادت المحفظة بنسبة 35 في المائة لمؤسسة التمويل الأصغر الوسيطة¹. وتماشياً مع هذا الاتجاه، فإن المنطقة العربية لا تزال أيضاً تنمو بمعدل مرتفع بنسبة 19 في المائة بين عامي 2006 و 2008. هذا النمو المرتفع يتضح أيضاً على مستوى المحفظة، مع زيادة 30 في المائة في إجمالي محفظة القروض من 605,850,000 دولار في عام 2006 إلى 1,022,200,000 دولار في عام 2008.

عند المقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، فقد سجل التمويل الأصغر في المنطقة العربية ثاني أعلى وسيط بعد آسيا. ففي المتوسط، فإن مؤسسة التمويل الأصغر في المنطقة العربية تصل نحو 11,785 مقترض، وهي نسبة تفوق الأسواق الأكثر نمواً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تبلغ مؤسسات التمويل الأصغر في المتوسط 9,768 مقترض. من حيث نمو إجمالي محفظة القروض؛ فإن المنطقة العربية جاءت أيضاً في المرتبة الثانية على مستوى العالم - وهذه المرة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - فيما يتعلق بوسيط إجمالي محفظة القروض، والذي بلغ حوالي 5.1 مليون دولار لكل مؤسسة تمويل أصغر.

وفي المنطقة العربية، واصل كل من المغرب ومصر الهيمنة على قطاع التمويل الأصغر في عام 2008. ويمثل هذين الرائدتين في السوق نحو 85% من جميع المقترضين و 73% من إجمالي محفظة القروض في المنطقة (أنظر الجدول 1).

برغم الأجواء القاتمة المخيمة على المناخ الاقتصادي وتداعيات الأزمة المالية العالمية؛ فإن قطاع التمويل الأصغر في معظم الدول العربية واصل النمو سواء من حيث البنية التحتية (إنشاء فروع جديدة والتعاقد مع الموظفين)، أو من حيث العمليات (نمو محفظة القروض، وتطوير المنتجات الجديدة). ومع ذلك، فإن هناك تفاوت صارخ في النضج والأداء في سوق التمويل الأصغر في مختلف البلدان المدرجة في العينة الموجودة لدينا. ونجد أن المغرب، على وجه الخصوص، واجهت أزمة بسبب التدهور الحاد في جودة محفظة القروض.

ويقدم هذا التقرير نظرة شاملة لأداء قطاع التمويل الأصغر في المنطقة العربية، بدءاً بدراسة اتجاهات الانتشار للفترة 2006-2008 لعينة تضم 35 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر، والتركيز بشكل خاص على أزمة قطاع التمويل الأصغر في المغرب، البلد الوحيد الذي سجل انخفاضاً في الانتشار في عام 2008. ويسلط التقرير الضوء على التحسينات الرئيسية التي حصلت في المنطقة، في مجال السياسات، تليها دراسة للهيكل التمويلي لقطاع التمويل الأصغر، والتغييرات العميقة التي حدثت، وخصائص التمويل الرئيسية من حيث الحجم ونوعية المقترضين، والأسعار. وتقدم الأجزاء الأخيرة من التقرير تحليلاً لكلاً من جودة المحفظة لكل بلد، ولربحية قطاع التمويل الأصغر في المنطقة، التي يوجد بها الآن أعلى عائد على الأصول في العالم.

تباطؤ عالمي ونمو إقليمي

- إستمرار النمو ولكن بمعدلات أبطأ في عام 2008، مع نمو قوي في مصر والأردن.

- ركود النمو في المغرب، رائد السوق التاريخي، في عام 2008؛ مسجلاً انخفاضاً في الانتشار بنسبة 6٪.

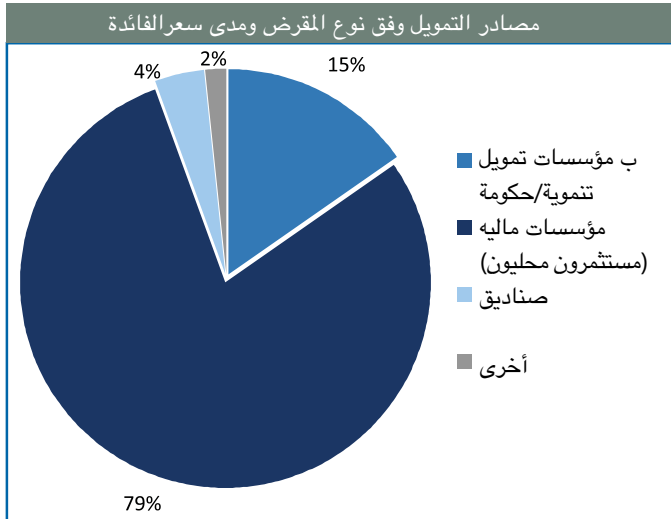


1 مزيد من المعلومات، أنظر نشرة الأعمال المصرفية الصغرى (MBB) العدد رقم 19 للحصول على تحليل لمجموعة عالمية تضم 600 مؤسسة للتمويل الأصغر من 84 دولة لمدة 3 سنوات للفترة 2006 - 2008.

التمويل الأصغر في البلدان العربية: المؤشرات الرئيسية 2008

عدد المقرضين وحجم القروض لكل دولة (54 مؤسسة للتمويل الأصغر)			
الدولة	عدد المقرضين النشطين	عدد مؤسسات التمويل الأصغر المشاركة	محفظة القروض (بالدولار الأمريكي)
المغرب	1,245,850	9	694,543,920
مصر	862,511	14	163,760,754
الأردن	133,774	7	121,135,018
تونس	94,893	1	33,988,350
فلسطين	37,353	8	78,930,471
العراق	26,106	2	40,988,331
اليمن	24,099	6	3,180,363
لبنان	23,640	3	20,572,705
سوريا	21,789	2	15,358,541
السودان	13,681	2	2,879,809
الإجمالي	2,483,696	54	1,175,338,262

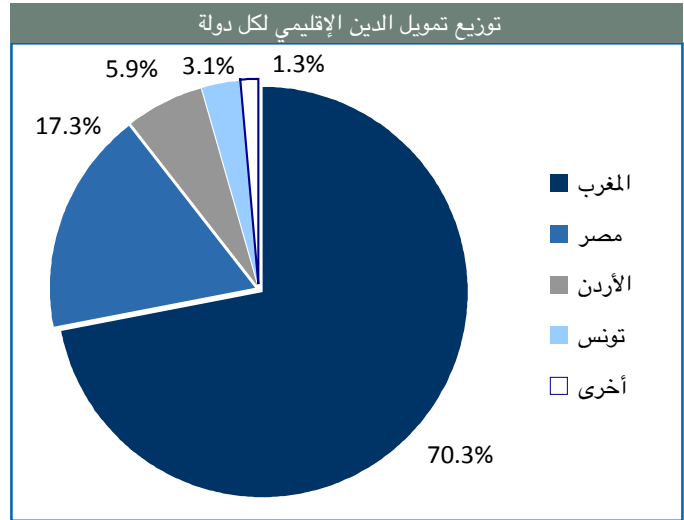
المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر ميكس (ماركت)، 2008. النتائج هي خلاصات قاعدة بيانات لعدد 54 مؤسسة للتمويل الأصغر قدمت معلومات عن 2008. موريتانيا هي جزء من المنطقة العربية، ولكن لم ترفع أي مؤسسة موريتانية تقاريرها خلال 2008.



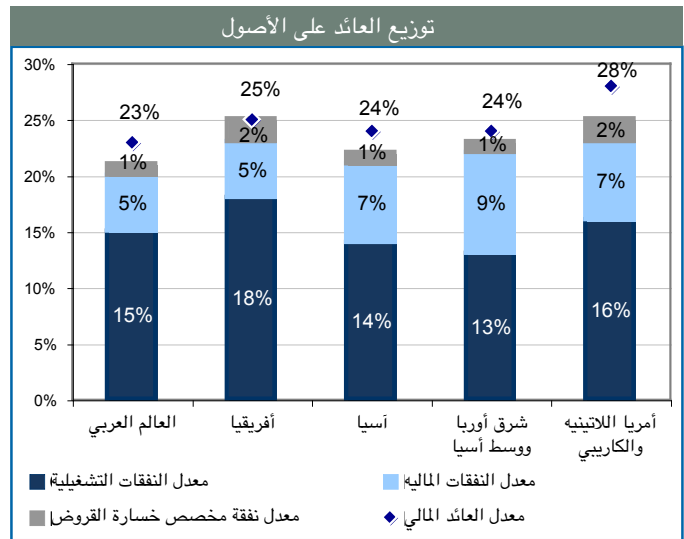
المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).

تعريفات أنواع المقرضين: مؤسسات تمويل تنموية/الحكومة: تضم ممولين ذوي توجه تنموي، كمؤسسات التمويل التنموية والحكومات والبنوك المركزية ووكالات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف وبرامج التنمية.

المؤسسات المالية: وتضم البنوك التجارية والعامّة والتعاونية
الصناديق: تضم كل أنواع أدوات الاستثمار في التمويل الأصغر وصناديق المنظمات والمؤسسات غير الحكومية
أخرى: تضم المنظمات غير الحكومية والأفراد والشركات الخاصة



المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).



المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).

وفي حين كانت جميع الأسواق الكبيرة المدرجة في العينة تشهد نمواً (بالقيمة الحقيقية) يتراوح ما بين 19 في المائة و 36 في المائة في إجمالي عدد المقترضين ومن 27 في المائة الى 52 في المائة في إجمالي محفظة القروض ، كانت المغرب الاستثناء الوحيد حيث انخفضت إجمالي الانتشار وحجم المحفظة بنسبة 6 في المائة و 7 في المائة ، على التوالي ، (انظر الشكل 1) نظرا للتدهور السريع في محفظة القروض في عام 2008.

بالإضافة إلى زيادة الانتشار، واصل القطاع أيضا النمو في البنية التحتية للفروع والموظفين، كما يظهر في الجدول 2. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، بلغ وسيط العدد الإجمالي للموظفين لمؤسسة التمويل الأصغر العربية الوسيطة من 90 إلى 147، أي بزيادة 63%. وتبرز مرة أخرى المغرب من حيث شبكات الفروع (تضم 83 في المائة من إجمالي المكاتب في المنطقة)، والموظفين (54% من إجمالي الموظفين في المنطقة). وازداد كل من إجمالي محفظة القروض، وعدد المقترضين في المنطقة بنسبة 69% و 43% ، على التوالي، خلال الفترة نفسها، وذلك على الرغم من التباطؤ في النمو في جميع أنحاء العالم في عامي 2007 و 2008.

جدول 1 عدد المقترضين وحجم القروض لكل دولة (54 مؤسسة للتمويل الأصغر)

الدولة	عدد مؤسسات التمويل الأصغر المشاركة	عدد المقترضين النشطين	محفظة القروض (بالدولار الأمريكي)
المغرب	9	1,245,850	694,543,920
مصر	14	862,511	163,760,754
الأردن	7	133,774	121,135,018
تونس	1	94,893	33,988,350
فلسطين	8	37,353	78,930,471
العراق	2	26,106	40,988,331
اليمن	6	24,099	3,180,363
لبنان	3	23,640	20,572,705
سوريا	2	21,789	15,358,541
السودان	2	13,681	2,879,809
الإجمالي	54	2,483,696	1,175,338,262

المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس ماركت)، 2008.

النتائج هي خلاصات قاعدة بيانات لعدد 54 مؤسسة للتمويل الأصغر قدمت معلومات عن 2008. موريتانيا هي جزء من المنطقة العربية، ولكن لم ترفع أي مؤسسة موريتانية تقاريرها خلال 2008.

2 تم حساب نسبة إجمالي محفظة القروض وفقاً لأرقام العملة المحلية لتجنب الاختلافات في سعر الصرف بين الأعوام 2006، و2007، و2008.

جدول 2 الزيادة في حجم أنشطة مؤسسات التمويل الأصغر العربية، بيانات الاتجاه 2006-2008 (35 مؤسسة للتمويل الأصغر)

النمو في الفترة (2006-2008)	2008	2007	2006	
27%	2,113	1,956	1,659	إجمالي عدد المكاتب
46%	12,422	11,159	8,536	إجمالي عدد العاملين
43%	2,150,382	2,021,601	1,508,587	إجمالي عدد المقترضين
69%	1,022,233,492	967,683,119	605,830,090	محفظة القروض الكلية (بالدولار الأمريكي)

المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس ماركت)، 2006 - 2008.

النتائج هي إحصائيات قاعدة بيانات لـ 35 مؤسسة للتمويل الأصغر قدمت معلومات عن الفترة 2006-2008.

مواجهة أزمة التمويل الأصغر في المغرب الكفاح من أجل أن يصبح عام 2010 أكثر إشراقاً

المغربي واتحاد مؤسسات التمويل الأصغر لتشجيع عمليات الاندماج في القطاع³ ويتواصل دعم المصارف التجارية التي حافظت على مخصصات الائتمان إلى القطاع. ولتسريع الانتعاش فإن مؤسسات التمويل الأصغر المغربية تعمل على تشديد سياسات وإجراءات لديها، وتعزيز الإدارة، ووضع مزيد من التركيز على استرداد القروض، بما في ذلك استخدام الإجراءات القانونية عند الحاجة لمتابعة المقترضين المتعثرين.

الأهم، أن أكبر خمس مؤسسات التمويل الأصغر بدأت أيضاً تبادل المعلومات الائتمانية الأسبوعية للحد من ظاهرة حصول العميل الواحد على قروض متعددة من مؤسسات تمويل أصغر مختلفة وفي نفس الوقت، مما أدى إلى تراجع نسبة العملاء بقروض متعددة إلى 29 في المائة في أيلول/سبتمبر 2009 بعد أن كانت 39 في المائة في أكتوبر 2008.

وفي الوقت نفسه، خففت مؤسسات التمويل الأصغر معدلات النمو وخفضت حجم الميزانية العمومية (انخفضت إجمالي الأصول بنسبة 1.2 في المائة في عام 2008). وازداد في المقابل الموقف النقدي لمؤسسات التمويل الأصغر المغربية، وسجل رقماً قياسياً - 15 في المائة (من إجمالي الأصول) بحلول نهاية عام 2008.

من خلال هذه التدابير الشاملة، والتعديلات في مؤسسات التمويل الأصغر نفسها، فإن صناعة تمويل التمويل الأصغر تعيد بناء الثقة بين العملاء وتؤكد أن أساسيات القطاع صلبة وناضجة بما فيه الكفاية لتلبية الاحتياجات التمويلية للملايين من الأسر الفقيرة في المغرب.

قليلة هي البلدان التي افتخرت بقوة وحيوية قطاع التمويل الأصغر لديها مثل المغرب، حيث شهدت مؤسسات التمويل الأصغر تضاعف حجم محفظة قروضها مجتمعة 11 مرة بين عامي 2004 و 2007. ومع ذلك، فقد أظهرت في العامين الماضيين أن هذا النمو جاء على حساب جودة الأصول، وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى إقراض العملاء المتعدد من قبل أكثر من مؤسسة تمويل أصغر في نفس الوقت، إلى تحفيز شطب القروض وانخفاض العوائد. هناك 12 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر المرخصة التي تخدم أكثر من 1 مليون عميل في نهاية عام 2008، ولكن الصناعة عالية التركيز، مع أربعة لاعبين يخدمون 90% من قاعدة العملاء.

بينما كانت الأزمة تتكشف في عام 2007، فإن مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب ظلت تظهر قوة مؤشرات المالية، فمعدل المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوماً كان 1.9%، وهو لا يزال أقل من المعدل العالمي البالغ 2.7%. مع مثل هذا النمو القوي في السنوات السابقة، فشل مديرو مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب في رؤية مدى حجم الأزمة التي كانت تنشأ في ذلك الحين.

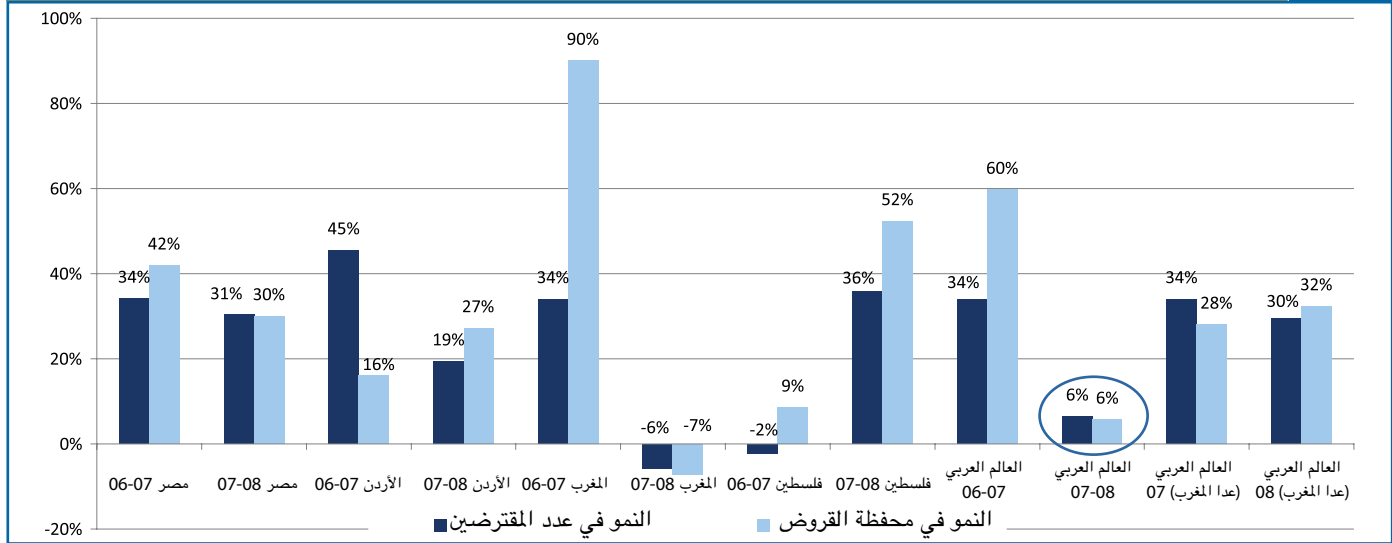
خلال عام 2008، بدأت القروض المتعثرة في التصاعد، الأمر الذي كان له أثر بالغ على جميع مؤسسات التمويل الأصغر. وبلغت نسبة المحفظة المعرضة للخطر 5 في المائة في نهاية عام 2008، وتضاعف إلى 10 في المائة بحلول يونيو 2009. في مايو 2009، سجلت زاكورة، واحدة من مؤسسات التمويل الأصغر الأربع الرائدة، محفظة معرضة للخطر أكثر من 30 في المائة وقررت الاندماج مع مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى (FBPMC). وحينها أدركت مؤسسات التمويل الأصغر تكلفة النمو غير المستدام، وبالتحديد: سياسات الائتمان المتساهلة، والتنظيم القديمة لإدارة المعلومات، والحوكمة دون المستوى وغير المستوفية للمعايير، والافتقار إلى الضوابط الداخلية.

ووفقاً لدراسة حديثة أجرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، فإن مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب قد بدأت في طريق الانتعاش، مزودة بدعم الحكومة في الوقت المناسب (عن طريق وضع خطة بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي

3 لمزيد من المعلومات بشأن هذه الخطة الحكومية، يمكن زيارة:

http://www.cgap.org/gm/document-1.9.41164/Morocco_Brief.pdf

شكل 1 التغير في عدد المقترضين ومحفظة القروض: 2006-2008



المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).

فلسطين، سوريا، واليمن. في عام 2008، وفرت مؤسسة التمويل الأصغر (شبكة الصناديق الشعبية للإدخار والقروض) الموريتانية لعملائها حسابات إيداع غير مألوفة للحج. كوسيلة لتنمية السوق، قامت مؤسسات التمويل الأصغر بتمكين العملاء ذوي الدخل المنخفض من إيداع ما يصل إلى نصف التكاليف المرتبطة بالحج الديني. مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في مصر، والأردن، ولبنان أيضاً قدمت منتجات التأمين على الحياة، في معظم الحالات من خلال شركات التأمين.

الوائح المنظمة للتمويل الأصغر في العالم العربي - لوائح منظمة في بيئة عالية النمو

معظم مقدمي خدمات التمويل الأصغر في العالم العربي هي مؤسسات غير هادفة للربح تنظمها قوانين الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية. حتى عام 2007 كانت اثنتان فقط من البلدان العربية، وهما المغرب وتونس، التي سنت قوانين خاصة لتنظيم قطاع التمويل الأصغر. وخلال العامين الماضيين، انشغل واضعو السياسات بإدخال قوانين ولوائح جديدة لتعزيز ودعم نمو التمويل الأصغر. إن أهم القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتحديات في المنطقة هي:⁴

• أطر جديدة لدعم تحويل التمويل الأصغر إلى قطاع تجاري.

تنشأ حالياً نوافذ تنظيمية جديدة للمؤسسات التجارية والمملوكة للقطاع الخاص في دول مثل مصر وسوريا واليمن. في حين أن مصر تقيد فقط عمل مؤسسات التمويل الأصغر في الإقراض؛ فإن سوريا واليمن استحدثتا قوانين جديدة تسمح بإنشاء مؤسسات

في نفس الوقت، سجلت السوق المصرية 30 في المائة من النمو في كل من الانتشار وإجمالي محفظة القروض في عام 2008 مقارنة بعام 2007، في حين أن السوق الأردنية شهدت زيادة الانتشار بنسبة 19 في المائة ونمو إجمالي محفظة القروض بنسبة 27 في المائة. الأكثر إثارة للاهتمام أن نلاحظ هنا، نسبة النمو غير المسبوقة التي سجلتها السوق الفلسطينية، التي هي من أعلى المعدلات في المنطقة، سواء من حيث الانتشار وإجمالي محفظة القروض، وهي 36 في المائة و 52 في المائة، على التوالي. ويمكن تفسير أن هذا التحسن الملحوظ في الانتشار ونمو المحفظة خلال عام 2008 يرجع إلى تحسن نسبي في البيئة بعد عامين من حدوث تباطؤ في العمليات خلال عامي 2006 و 2007 بسبب النزاع وعدم الاستقرار الداخلي.

أحد العوامل التي تساعد على تفسير هذا النمو المستمر هو قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على توسيع نطاق المنتجات التي تقدمها لتلبية طلبات العميل. في عام 2008، كان لدى عملاء مؤسسات التمويل الأصغر العربية القدرة على الوصول إلى مجموعة متنوعة من منتجات القروض، بما في ذلك القروض الزراعية والتجارية، والتعليمية، والسكنية، والإسلامية، الموسمية، والشبابية، وقروض لبدء العمل. المنتجات المعروضة تختلف من بلد إلى آخر، في أسواق أكثر نضجا تتوافر مجموعة واسعة من المنتجات (كما هو الحال في الأردن وفلسطين واليمن) في حين أن الأسواق الناشئة الحديثة (مثل السودان) قدمت خياراً أكثر محدودية. في الأردن، أطلقت تمويلكم "فرض التقدم" الذي استهدف أصحاب المشاريع الصغيرة في مختلف قطاعات الاقتصاد، ووفر لهم بعض طرق السداد المتطورة ومزايا تنمية الأعمال التجارية.

منتجات الادخار، رغم ذلك، لا تزال تقدم على نطاق محدود في المنطقة، بسبب القيود في التشريعات، ويمكن العثور عليها فقط في موريتانيا

4 لمعرفة المزيد عن خصائص التنظيم في كل بلد على حدة، يرجى الإطلاع على الملحق "نظرة عامة على التشريعات في كل دولة" في صفحة 19.

المالية المقدمة بدون فروع بنكية في طريقها للنشوء في المغرب ، ومن المتوقع أن يقوم المشرعون المصريون بإصدار تشريعات لنظام الدفع في عام 2010 من شأنها أن تمكن من إجراء العمليات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول.

• سقوف أسعار الفائدة.

سقوف أسعار الفائدة ما زالت تشكل تحدياً لمؤسسات التمويل الأصغر في المغرب ومصر. في المغرب، منعت هذه السقوف المصارف من دخول قطاع التمويل الأصغر، مما دفع بعض البنوك إلى إنشاء مؤسسات تمويل أصغر تابعة لها بموجب قانون القروض الصغرى ، مثل مؤسسة البنك الشعبي لتمويل المشروعات الصغرى ومؤسسة أردي (Ardi) التابعة لبنك الائتمان المغربي الزراعي. في مصر فإن مؤسسات التمويل الأصغر تضغط ضد وضع حد أقصى لمعدل الفائدة وتأمل في إلغاء هذه السقوف.

هيكل تمويل متغير

• شهد العام 2008 انخفاضا في التزامات الدول المانحة والمستثمرين في الأسواق الكبيرة.

• في " المؤسسة المالية "5، مجموعة المقرضين هي المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر العربية.

• هناك فوارق إقليمية كبيرة في الحصول على التمويل.

نظرة سريعة

• التزم 25 ممول ب 717 مليون دولار أمريكي إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁶ كما في ديسمبر 2008 ، تمثل 5 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للتمويل الأصغر على مستوى العالم.

• هناك 17 جهة مانحة و8 مستثمرين ينشطون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. التمويل الملتزم به للمنطقة مقدم بالتساوي تقريبا من جانب المانحين والمستثمرين.

• الممولون الخمسة الكبار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدمون 54 في المائة من التمويل المخصص للمنطقة.

• الدين هو أداة التمويل الرئيسية (62%)، تليها المنح (22%)، والضمانات (13%).

• المغرب ومصر تتلقى 77 في المائة من التمويل المخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مسح ممولي التمويل الأصغر 2009. عدد المشاركين: 61.

التمويل الأصغر المتلقية للودائع. وقد تم منح تراخيص لعدد محدود جدا في عامي 2008 و 2009 ، ولكن هذه التشريعات الجديدة ينبغي أن تسمح للاعبين التجاريين لدخول فضاء التمويل الأصغر.

• سياسات تحويلية لدعم نمو مؤسسات التمويل الأصغر الكبيرة.

عدة بلدان مثل المغرب ، سوريا ، اليمن ومصر، تبحث في اتخاذ خطوات قانونية وتنظيمية للسماح للمنظمات غير الحكومية غير الربحية في التحول إلى مؤسسات تجارية لتقديم خدمات التمويل الأصغر. ومن شأن هذه التحولات أن تساعد على ضمان مستوى عمل متكافئ بين مقدمي التمويل الأصغر ومساعدة المنظمات غير الحكومية الكبيرة في تعزيز قاعدة حقوق ملكيتها وتنوع مصادر تمويلها.

• تحسين إدارة المخاطر: إنشاء مكاتب الائتمان.

بلدان مثل المغرب وفلسطين ومصر في صدد وضع نظم جديدة لمعلومات الائتمان؛ لتحسين إدارة المخاطر والحد من الإفراط في انتشار مديونية العميل في بعض الأسواق ذات النمو المرتفع. بينما الأنظمة في المغرب وفلسطين هي عامة وتمت استضافتها وإدارتها من قبل البنوك المركزية، فإن مكتب مخاطر الائتمان في مصر مملوك من القطاع الخاص. وقد تم تضمين مؤسسات التمويل الأصغر في مكاتب الائتمان وعليها أن ترفع تقاريرها لهذه المكاتب الائتمانية. ومع ذلك، فإن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر المصرية تحجم عن المشاركة بسبب التكلفة العالية للنظام.

• القيود المفروضة على تنوع المنتجات.

منتجات التمويل الإسلامي لديها القدرة على زيادة التغلغل في السوق. ومع ذلك ، في بعض المناطق، مثل سوريا وفلسطين، يدرس المشرعون حصر خدمات مؤسسات التمويل الأصغر (كما هو الحال مع المصارف التجارية التي هي أيضا محصورة) بتوفير المنتجات إما حسب الطريقة التقليدية أو الطريقة الإسلامية (ولكن دون الجمع بينهما). هذا القيد قد لا يشجع معظم مؤسسات التمويل الأصغر القائمة، والتي تقدم حاليا منتجاتها التقليدية ، على تجريب المنتجات الإسلامية التي يمكن أن تزيد بدرجة كبيرة من الانتشار في السوق.

• التشريعات الناشئة من أجل التكنولوجيا الجديدة.

يمكن للخدمات المالية المقدمة بدون فروع بنكية خفض التكاليف وتوسيع نطاق الانتشار من خلال استخدام وكلاء التجزئة غير المصرفية وتكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المحدود خارج القنوات المصرفية التقليدية. على الرغم من أن العديد من مشغلي شبكات الهواتف النقالة في مختلف البلدان مهتمون ببدء هذه الخدمة، فإن اللوائح التنظيمية غير الواضحة وتردد الجهات التنظيمية يشكلان عقبات رئيسية؛ مما يجعل من العالم العربي المنطقة الوحيدة بدون نموذج هام للخدمات المالية المقدمة بدون فروع بنكية ؛ وبرغم ذلك؛ فيبدو أن مبادرة للخدمات

5 وتشمل المؤسسات المالية المصارف التجارية ، والبنوك العامة ، والتعاونيات.

6 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تشمل البلدان الناطقة بالعربية في أفريقيا (جنوب الصحراء).

التزامات أقل من قبل المانحين والمستثمرين⁷

التزامات 11 آخرين بنحو 124 مليون دولار، وحافظ ثلاثة من الممولين على نفس الالتزامات. وإذا ما أمعنا النظر في الالتزامات حسب نوع الممول يدل على أن المنظمات التي خفضت التزاماتها بشكل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت الجهات المانحة، في حين هؤلاء الذين زادوا التزاماتهم فهم المستثمرون من القطاع الخاص في المقام الأول.

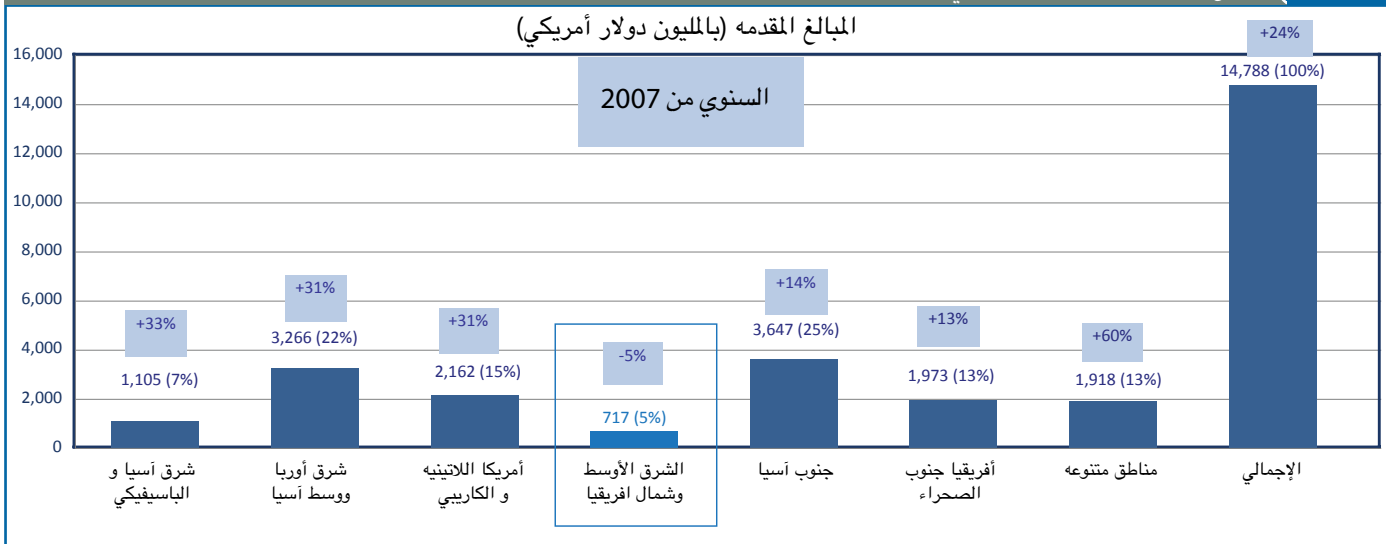
هذا الانخفاض في التمويل يرجع إلى إغلاق برامج هامة ومشاريع كبيرة في عام 2008 كانت قد نشطت بشكل رئيسي في أكبر الأسواق الإقليمية، المغرب ومصر. تلقى كل من البلدين، بشكل تراكمي، 77 في المائة من إجمالي التمويل الذي خصص للمنطقة. لقد كان الدعم التاريخي من الجهات المانحة والتركيز الكبير للتمويل تأثير مباشر على الانتشار ونمو إجمالي محفظة القروض حيث راكمت البلدين نحو 85% من المقترضين النشطين و 73٪ من إجمالي محفظة القروض داخل المنطقة في عام 2008، وسمحت أيضا لمؤسسات التمويل الأصغر لأخذ الديون من المستثمرين من القطاع الخاص والبنوك المحلية.

مؤسسات التمويل الأصغر العربية تستمر في الاستفادة من استثمار مجتمع الجهات المانحة والمستثمرين. المسح الذي أجرته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على مستويات الالتزام لدى الجهات المانحة والمستثمرين في عام 2008، "مسح ممولي التمويل الأصغر في 2009 - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، يلتقط محافظ التمويل الأصغر لكبار المانحين والمستثمرين عبر الحدود العاملين في المنطقة، ويظهر أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلقت 717 مليون دولار من التمويل العابر للحدود في عام 2008. في حين أنها الأدنى في الحجم المطلق، فإن هذه الالتزامات تمثل أكثر من 5 في المائة من مجموع الالتزامات العالمية، وهي أعلى من الـ 3 في المائة والتي هي نسبة محفظة قروض المنطقة من محفظة قروض التمويل الأصغر العالمية. هذا المبلغ كان التزاماً من 25 ممول ويمثل 5 في المائة من مجموع المبلغ المخصص في جميع أنحاء العالم.

بينما تتزايد التزامات الممولين بشكل عام في كل منطقة في العالم، من نمو بنسبة 13٪ في جنوب صحراء أفريقيا إلى 33 في المائة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، انخفضت الالتزامات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 5 في المائة في عام 2008 (انظر الشكل 2). في الواقع، فقد قام ثمانية من الممولين بتخفيض التزاماتهم في المنطقة بنحو 159 مليون دولار، في حين ازدادت

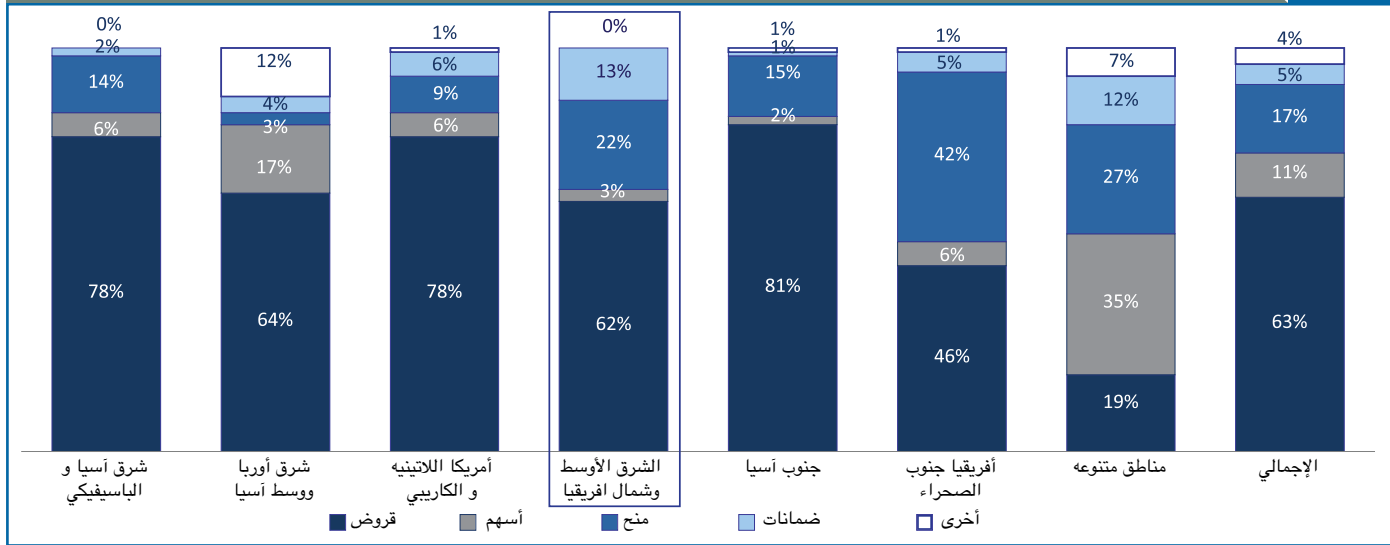
7 التمويل العام المتزامن على مستوى القطاع: الدراسة المسحية لممولى التمويل الأصغر التي أجرتها سيجاب تقدم بيانات عن المستثمرين والمانحين كما في ديسمبر 2008، على المستويات الثلاثة لصناعة التمويل الأصغر - الكلي (السياسات والبيئة التنظيمية)، والعملي (البنية التحتية العامة للسوق والإقراض الإجمالي)، والجزئية (مستوى التجزئة). يقدم المانحون والمستثمرون تقارير بشأن هذه البيانات. والمبالغ المخصصة تتضمن المبلغ الكلي المخصص للتمويل الأصغر في جميع المشروعات النشطة، سواء تم توزيعها أم لا في 2008.

شكل 2 المبالغ المقدمة من الممولين والمانحين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: مسح المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) لممولى مؤسسات التمويل الأصغر. عدد المستجيبين: 61.

شكل 3 المبالغ المقدمة وفق



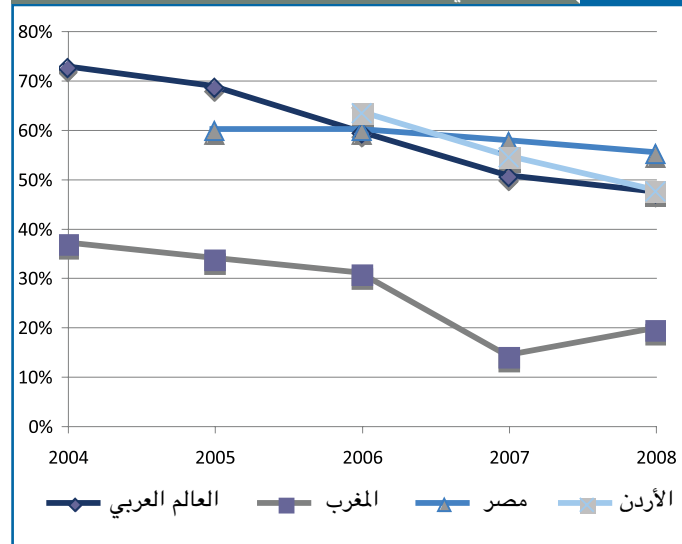
المصدر: مسح المجموعة الاستشارية لمساعدة القراء (سيجاب) لمؤسسات التمويل الأصغر. عدد المستجيبين: 61.

تشكل 85 في المائة من مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة ، وبالتالي لا يمكنها اجتذاب رأس المال المساهمين ، على الرغم من أن التطورات التشريعية الأخيرة في سوريا واليمن ومصر ستفتح خيار الأسهم وحقوق الملكية أمام المزيد من مؤسسات التمويل الأصغر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيود التنظيمية القائمة في معظم البلدان لا تسمح بحشد الودائع. ونتيجة لذلك، فالتمويل الذي يأتي من الودائع قليل في المنطقة. ما يقرب من 27 في المائة من مؤسسات التمويل العربية تم تضمينها في عينة الأبحاث⁹ الإلزامي 7 في المائة فقط وفرت المدخرات الصغيرة الطوعية للعملاء. تاريخياً، مولت مؤسسات التمويل الأصغر العربية نموها في الغالب من خلال التبرعات والتمويل المدعوم. هذا ليس هو الحال الآن. فمنذ أن أدخلت مبدئياً ديون المصادر المصرفية المحلية في المنطقة العربية في بداية الألفية الثالثة، فقد زاد نسبة التمويل عن طريق الديون، مما خفض نسبة رأس المال إلى الأصول من 75 في المائة في عام 2003 إلى 47 في المائة في عام 2008 مع بعض الفوارق الإقليمية البارزة. في الواقع هذا العام وللمرة الأولى ، مؤسسات التمويل الأصغر العربية مولت أغلب عملياتها من خلال الدين (53٪) مقابل حقوق الملكية.

تقوم البنوك المحلية بدور جهات الإقراض الرئيسية لمؤسسات التمويل الأصغر. مطمئنة إلى النضج المتزايد للقطاع المتنامي، والضمانات المقدمة من المانحين والمستثمرين الدوليين ، والإصدار التدريجي للتشريعات المحسنة والممكنة للأطوار القانوني. قدمت المؤسسات المالية 79 في المائة من الأموال جمعت من قبل مؤسسات التمويل الأصغر ، في حين أن القروض المأخوذة من المؤسسات المالية التنموية والحكومات تمثل 15 في المائة أخرى (أنظر الشكل 5).

9 وهناك شكل من أشكال ضمان القروض يتم استخدامه في بعض مؤسسات التمويل الأصغر ، حيث يتم خصم نسبة مئوية معينة من قيمة القرض من كل مقرض وادخارها في المؤسسة حتى يتم إعادة تسديد القرض بالكامل.

شكل 4 الهيكل المالي: معدل رأس المال



المصدر: مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس)، 2004 - 2008.

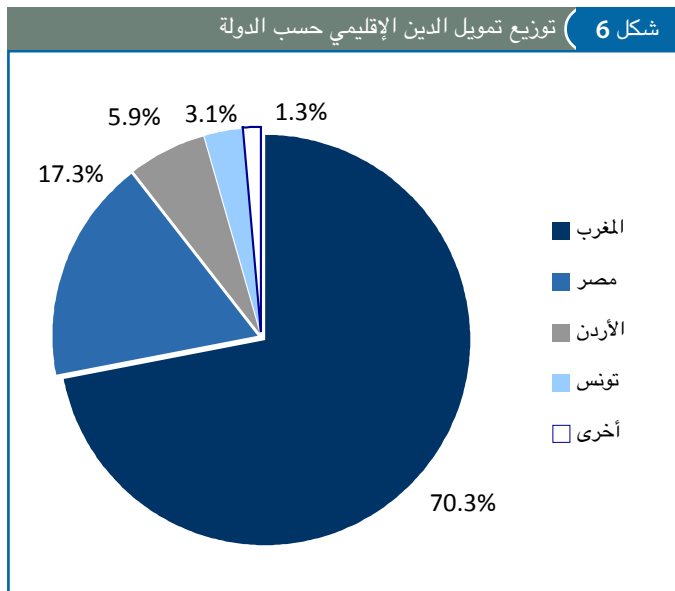
مؤسسة التمويل الأصغر: هيكل التمويل والمقرضون⁸

كما يوضح المثال في الجزء السابق، فقد أصبح الدين يلعب دوراً رئيسياً في النمو بسبب أن الخيارات الأخرى، أمام مؤسسات التمويل الأصغر العربية، قليلة. فمؤسسات التمويل الأصغر غير الهادفة للربح

8 الالتزامات القائمة (غير المسددة) على مستوى التجزئة (عبر الحدود والمحلية) : قاعدة بيانات هيكل التمويل من سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر MIX تعرض نتائجها على تمويل القروض الصغيرة سواء عبر الحدود والمولين المحليين. وهذه البيانات يتم تقيدها من قبل مؤسسات التمويل الأصغر ، من خلال الكشف عن الميزانية العمومية الخاصة بها والمبالغ غير المسددة.

جدول 3 أسعار الفائدة على الاقتراض لكل دولة	
فلسطين	1.90%
المغرب	3.70%
السودان	6.70%
الأردن	7.60%
مصر	9.60%
اليمن	11%

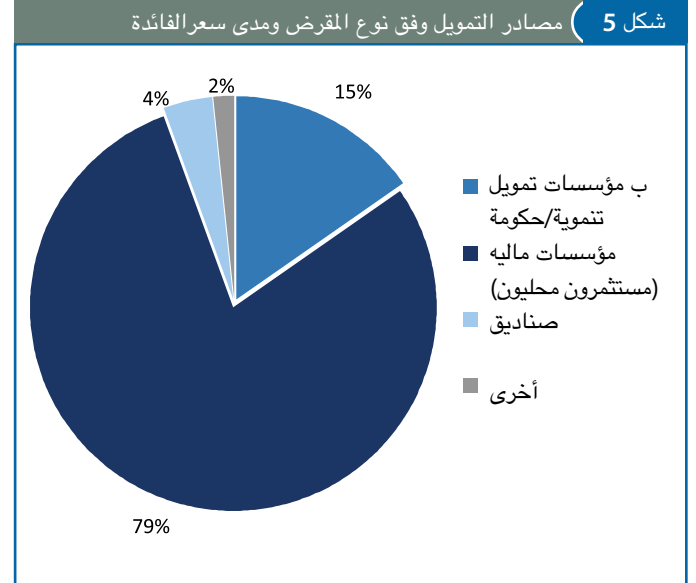
المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).
النتائج هي متوسطات موزونة



المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).

في حين أن السوق المغربية قادرة على توفير التمويل التجاري بسهولة دون اللجوء إلى ضمانات ائتمان المانحين، فإن السوق المصرية لا تزال تعتمد إلى حد ما على برامج ضمان الائتمان للحصول على التمويل المصرفي المحلي. في مصر تقوم البنوك بتمويل حوالي 92 في المائة من ديون قطاع التمويل الأصغر، ومعظمها من خلال الاستفادة من الودائع بالدولار الأمريكي من أجل ضمانات القروض المشروطة من الجهات المانحة المحلية والدولية. ولا تزال البنوك المحلية تفرض قيوداً على إقراض المؤسسات غير الهادفة للربح، وتطلب الضمانات النقدية أو غير ذلك من الضمانات لتقدم التمويل. في عام 2009، أعلنت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومؤسسة جرامين عن تعاون جديد من شأنه توفير ما يصل إلى ما يعادل 162.5 مليون دولار من التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر بالعملة المحلية في جميع أنحاء العالم النامي من خلال هيئة الائتمان التنموي (DCA). في إطار هذا المخطط الجديد، يمكن توفير ضمان ائتمان DCA لاثنتين

الدولية التي تركز على التمويل الأصغر بينما تظل حالياً في عدد قليل من الأسواق، فقد ساهمت فقط بنحو 4 في المائة من إجمالي تمويل الديون في نهاية العام 2008.



المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).

إن أكبر لاعبين رئيسيين في سوق المنطقة، مصر والمغرب، نضجا على مدى السنوات القليلة الماضية، كما يتضح من زيادة اندماجها في النظام المالي العالمي وقدرتها على جمع الأموال من البنوك المحلية والدولية مع تقليل الاعتماد على صناديق ضمانات القروض من قبل الجهات المانحة. ومع ذلك، كما رأينا في الشكل 6، فإن فجوة كبيرة ما زالت قائمة بين المغرب والبلدان العربية الأخرى من حيث تمويل الديون التجارية. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بحجم السوق المغربي، بل وأكثر من ذلك عن طريق الأداء التاريخي عالي المستوى، والذي أدى إلى ريادتها الإقليمية وحصولها على الاعتراف الدولي. كما يبين الشكل 7، أن تمويل القطاع المصرفي المحلي يصل إلى 80 في المائة من مجموع الديون لمؤسسات التمويل الأصغر المغربية، ولكن هذا الدين يتركز في مؤسسات التمويل الأصغر الأربعة الكبرى في المغرب التي كان لديها ما بين 100,000 و 470,000 مقترض في عام 2008. والنصف تقريباً كانت مصادره من مصارف القطاع الخاص والنصف الآخر من البنوك العامة. وتستفيد مؤسسات التمويل الأصغر المغربية أيضاً من كل من موارد على المدى الطويل، إذ يمتد متوسط فترة القرض إلى 68 شهراً مقابل 24 شهراً للمؤسسات التمويل الأصغر العربية بصفة عامة، وبسعر فائدة 4 في المائة، وهو ثاني أدنى سعر داخل المنطقة (أنظر الجدول 3).

الفائدة 5 في المائة، مما يساعد على شرح المكاسب الكبيرة في الربحية في المنطقة في عام 2008.

الكفاءة والربحية

• أصبح قطاع التمويل الأصغر العربي مستديماً في عام 2008، محافظاً على أدنى نسبة إجمالي النفقات في جميع أنحاء العالم.

• مؤسسات التمويل الأصغر العربية (باستثناء مؤسسات التمويل الأصغر المغربية في العينة) قامت بتحسين الإنتاجية والتكلفة لكل مقترض.

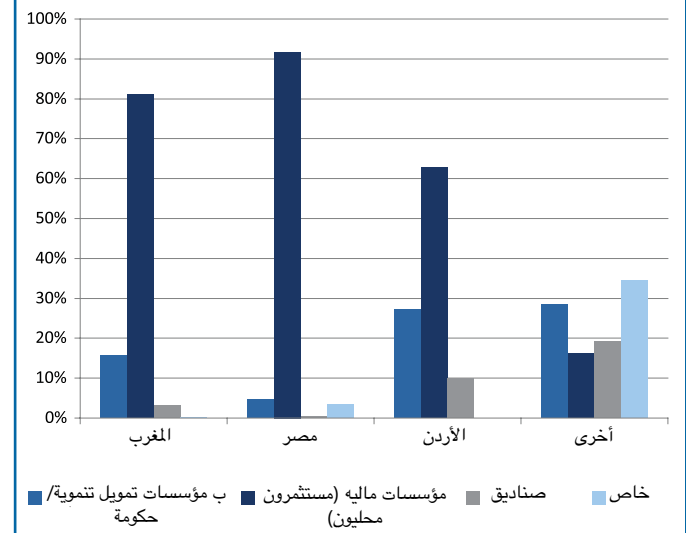
بعد أن تم تسجيل النتائج السلبية للعوائد على الأصول والتي تبلغ - 0.15 في المائة في عام 2007، فإن المنطقة العربية كانت قادرة على تسجيل زيادة كبيرة في الربحية، وتحقيق نسبة إيجابية للنمو 2.4 في المائة في المتوسط والتي تمثل أعلى نسبة للعوائد على الأصول في العالم (تاركة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المرتبة الثانية بنسبة عائد على الأصول تبلغ 1.8 في المائة). نسبة 2.4 في المائة للعوائد على الأصول تثير الاهتمام إذا أخذنا في الاعتبار أن المنطقة حافظت على أدنى نسبة إيرادات مالية في العالم، مع 22.8 في المائة مقارنة مع 27.9 في المائة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويفسر هذا المستوى المتدني من الإيرادات المالية بحقيقة أن مؤسسات التمويل العربية فرضت أدنى معدلات الفائدة و ثاني أقل نسبة لإجمالي محفظة القروض/الأصول في العالم.

وفي الوقت نفسه، مع نسبة مصروفات إجمالية بالنسبة إلى الأصول 21.6، حافظت المنطقة العربية على أدنى نسبة إنفاق إجمالي في العالم - 1.9 نقطة أقل من السوق الآسيوية، التي حازت المركز الثاني، و 6 نقاط أقل من السوق الأفريقية، والتي لديها أعلى نسبة في الإنفاق الإجمالي 27.6 في المائة. التحليل المفصل لمختلف التكاليف يوضح أنه في حين أن المنطقة حافظت على تكاليف تشغيل مرتفعة - لديها أعلى نفقة موظفين في العالم - حافظت المنطقة على نفقة تمويل و نفقة مخصص خسائر القروض منخفضة.

وعلى الرغم من الانخفاض في مستويات الكفاءة على مر الزمن، لا تزال المنطقة العربية من بين المناطق الأكثر كفاءة في العالم وتحتل مرتبة أقل من المتوسط العالمي مع نسبة نفقات التشغيل/محفظة القروض 21 في المائة. ومع ذلك، فإن التكلفة لكل مقترض في المنطقة ارتفعت من 68 دولاراً في عام 2006 و 75 دولاراً في عام 2008، والإنتاجية انخفضت كنسبة المقترضين لكل موظف من 150 إلى 137. ولكن إذا ما استثنينا مؤسسات التمويل الأصغر المغربية من هذه العينة، يتم عكس الاتجاهات، وكما لاحظنا انخفاضاً في تكلفة المقترضين من 80 إلى 70 دولاراً خلال هذه الفترة لمدة ثلاث سنوات فضلاً عن زيادة 125 إلى 128 من حيث عدد المقترضين بالنسبة لكل موظف. في الواقع، فإن المغرب على حد سواء تظهر

من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر المصرية، وهي جمعية رجال الأعمال بالدقهلية لتنمية المجتمع، ومؤسسة ليد.

شكل 7 الدين وفق نوع القرض والدولة



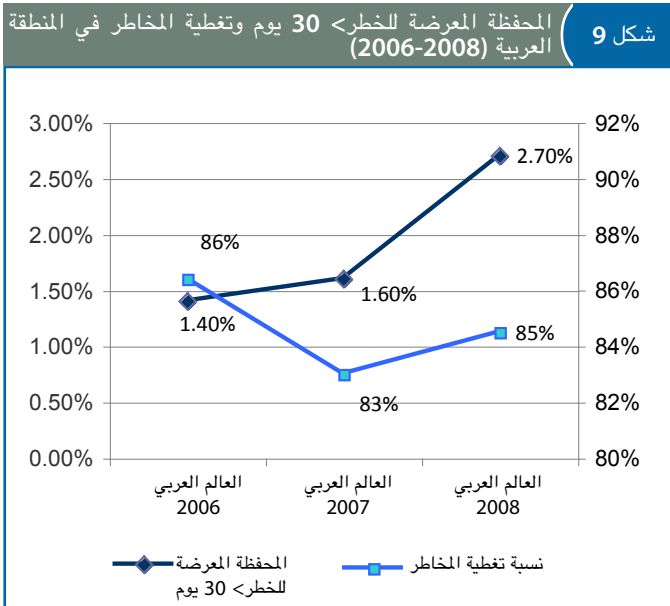
المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس). ملاحظة: "الدول الأخرى" تضم السودان واليمن وسوريا ولبنان وفلسطين، دون تونس.

الأسواق الشابة والناشئة في المنطقة، مثل لبنان وفلسطين وسوريا والسودان واليمن، استطاعت تأمين 80 في المائة من تمويل ديونها من الجهات المانحة (تم توجيهها عن طريق الحكومات الوطنية) ومؤسسات التمويل الإنمائي، وغيرها. هذه الأسواق الناشئة - مع بعض الاستثناءات - ليست ناضجة بما يكفي للحصول على التمويل من البنوك دون مساعدة من ضمانات الائتمان. في فلسطين، مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية هو أكبر مقرض لمؤسسات التمويل الأصغر. ولا يزال الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن أيضاً يقدم القروض لمؤسسات التمويل الأصغر اليمنية لزيادة انتشارها.

سجل قطاع التمويل الأصغر العربي مستوى منخفض من النفقات المالية التي يمكن تفسيرها جزئياً من خلال حقيقة أن كثير من مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة لا تزال تحصل على الأموال بأسعار فائدة مدعومة. قطاع التمويل الأصغر المغربي يدفع أدنى معدلات الفائدة في المنطقة، مع معدل متوسط مرجح يبلغ 4 في المائة، في مقابل 10.25 في المائة لمؤسسات التمويل الأصغر المصرية، و 8.56 في المائة لمؤسسات التمويل الأصغر في الأردن. تمويل الديون في الأسواق المتبقية (لبنان، فلسطين، سوريا، السودان، واليمن) هي فقط 6 في المائة. في الواقع نجد أن 65 في المائة من جميع التزامات التمويل في عام 2008 تم اقتراضها بأسعار أقل من سعر

30 يوم خلال السنوات السابقة. ومع ذلك، فإن استمرار الخطر الذي يواجهه المقترضين الفلسطينيين (والمقترضين اللبنانيين إلى حد ما) هي مخاطر العملة بسبب نظام العملة المزدوجة¹⁰. وعلاوة على ذلك، فمع تقلب الظروف الاقتصادية والسياسية، وارتفاع مستويات الفقر فإن المقترضين الفلسطينيين هم في خطر دائم وقد يتعرضوا إلى الفشل التجاري والإفراط في المديونية.

في عام 2008، حافظت المنطقة العربية على مستويات إنتاجية أعلى من الوسيط في جميع أنحاء العالم والذي كان 118 مقترض لكل موظف. ومع ذلك، فإن نموذج الاتجاهات الثابتة يظهر أن الإنتاجية في الواقع انخفضت بنسبة 15 في المائة بالمقارنة مع عام 2007. وأبرزت أن الزيادة في عدد الموظفين التي تم تظهيرها في وقت سابق لم تواكبها زيادة متساوية في عدد المقترضين، والتي يمكن أن تفسر إلى حد ما الانخفاض في نسب إنتاجية الموظفين. انخفضت إنتاجية الموظفين في جميع الأسواق داخل المنطقة باستثناء السوق الأردنية، والتي شهدت زيادة في نسبة المقترضين لكل موظف بمعدل 3 في المائة إلى 175. عند دراسة معدلات النمو في عدد الموظفين والمقترضين؛ نجد أن الأردن يقف بوضوح كالسوق الوحيدة في المنطقة من حيث تجاوز النمو في المقترضين النمو في التوظيف.

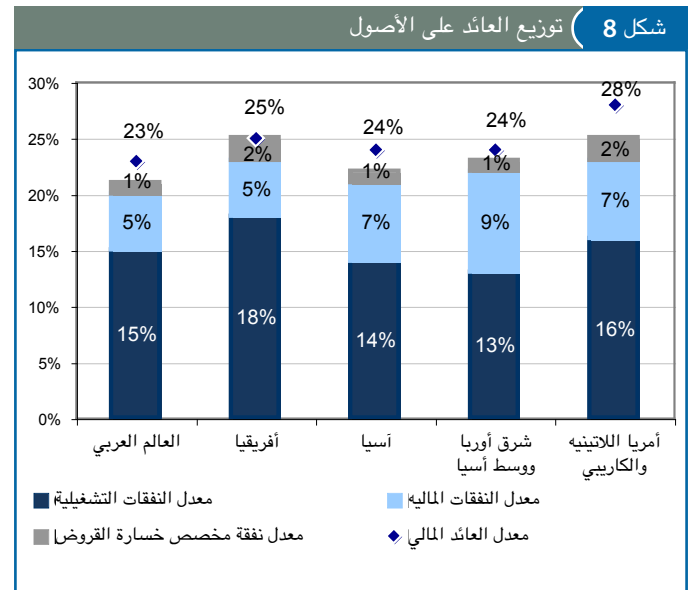


المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس ماركيت) 2006 - 2008.

النتائج هي متوسطات مرجحة، من قاعدة بيانات لـ 35 مؤسسة للتمويل الأصغر قدمت معلومات عن الفترة 2006-2008.

10 في حين أن مؤسسات التمويل الأصغر تقدم القروض بالدولار الأمريكي، فإن العملة الأساسية المستخدمة في البلاد هي الشيكل الإسرائيلي، بما يزيد المخاطر بالنسبة للمقترضين.

انخفاضاً في إنتاجية الموظفين (من 220 إلى 145 مقترض/موظف) بسبب تدهور جودة المحفظة، والزيادة الهامة لنحو 34 في المائة في التكلفة لكل مقترض (من 51 إلى 75 دولاراً خلال 2006-2008). وقد شهدت معظم مناطق العالم زيادة في التكاليف، بسبب عاملين رئيسيين. أولاً، الزيادة في متأخرات المحفظة في عدد من الأسواق حولت تركيز موظفي مؤسسات التمويل الأصغر من تقديم منتجات قروض جديدة إلى ضمان استرداد القروض المتأخرة وضمان السداد من العملاء الحاليين. ثانياً، التباطؤ في نمو العديد من مؤسسات التمويل الأصغر ترك العديد من مؤسسات التمويل الأصغر مع زيادة في الأفراد من أجل النمو المستمر. أيضاً، من المهم أن نلاحظ أن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية سجلت نمواً في نفقات الموظفين نتيجة لزيادة الرواتب لتعويض الزيادة في أسعار الغذاء والوقود في عام 2008.



المصدر: معايير الأداء المقارن 2008 مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).

وسجلت السوق الفلسطينية أعلى تحسن في الكفاءة؛ فمصرفات التشغيل نسبة إلى المحفظة انخفضت بنسبة 6 في المائة والافتاء الذاتي المالي تحسن بنسبة 16 في المائة، مما يجعل القطاع قريب جداً من تحقيق الافتاء الذاتي المالي بنسبة 98 في المائة. وعلى النقيض من الاتجاهات الإقليمية، كما انخفضت المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوم بشكل ملحوظ في فلسطين 2008. قد تفسر هذه الاتجاهات الإيجابية جزئياً بالتحسينات التي طرأت على البيئة السياسية، مما أدى بالتالي إلى تخفيض المخاطر التجارية المميزة لمناطق الصراع مثل فلسطين. ومع ذلك، حتى لو كان لدى فلسطين أعلى نسبة تحسينات في الكفاءة والمحفظة المعرضة للخطر < 30 يوم، فما زالت النسب أقل بكثير من المتوسط الإقليمي، ولا سيما بسبب تدني الأداء بشكل عام وكذلك بسبب المستوى العالي جداً للمحفظة المعرضة للخطر <

جودة الأصول

• تدهورت المحفظة المعرضة للخطر بشكل كبير في المغرب لكنها ظلت مستقرة في باقي دول المنطقة.

فيما يتعلق بمعدلات نفقة مخصص خسائر القروض، فإن مخصصات المنطقة لم تواكب التدهور في جودة المحفظة؛ المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوما ارتفعت من 1.4 في المائة عام 2006 إلى 2.7 في المائة في عام 2008 (أي بزيادة قدرها أكثر من 90 في المائة). كما هو مبين في الشكل 9، ومع ذلك، فإن نسبة تغطية المخاطر (التي تمثل مخصص خسائر القروض كنسبة مئوية من المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوما) انخفضت فعلا في عامي 2007 و 2008 مقارنة بعام 2006. ويمكن تفسير ذلك من خلال الزيادة الملحوظة في المتأخرات في السوق المغربية في عام 2007 و المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوما ليصل إلى 3.4 في المائة في عام 2008، وهي زيادة هائلة بنسبة 470 في المائة مقارنة بعام 2006 (أنظر الشكل 10). وإذا ما استثنينا المغرب من العينة، فإن المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوما لا تزال مستقرة عند 2 في المائة من 2007 وحتى 2008.

دون المستوى، وعدم وجود ضوابط داخلية. وقد يكون لارتفاع تكاليف المواد الغذائية والوقود تأثير على قدرة أصحاب المشروعات الصغرى المغربية والعربية على السداد، مما زاد في تدهور جودة المحفظة. وعلاوة على ذلك، كما هو مبين في الشكل 10، شهدت السوق المغربية انخفاض نسبة تغطية المخاطر في عام 2008، والذي قد يكون دليلا على أن مؤسسات التمويل الأصغر اختارت الاعتماد على احتياطاتها للوقاية من الخسائر الناجمة عن القروض المتأخرة.

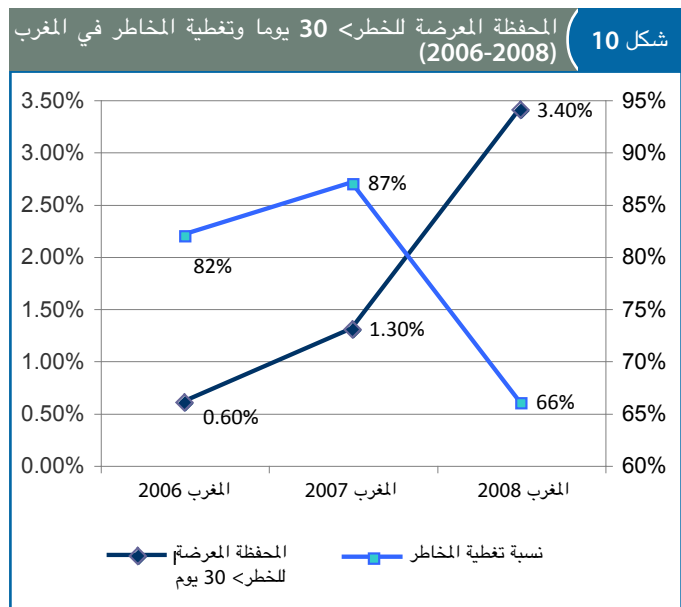
وشهد السوق المصري أيضا انحدارا في جودة المحفظة مع ازدياد المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوما من 1.6 في المائة إلى 2.7 في المائة ونمو نسبة إجمالي النفقات بنسبة 10٪ لتصل إلى 21.2. أما قطاع التمويل الأصغر الأردني، فلا يزال يلمع ويزدهر - كما كان الحال في عام 2007 - مع نمو مستمر وتطوير في العمليات. ويبدو أن السوق الأردني قد تأثر بشكل طفيف فقط بالأزمة المالية، وسجل زيادة في نسبة إجمالي النفقات من 19،7 إلى 21،7 في المائة وزيادة في المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوما من 1،8 إلى 2،4 في المائة والتي يتم تغطيتها بشكل جيد بنسبة 159 في المائة الخاصة بتغطية المخاطر.

خلاصة

استمرت صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية في النمو وإن كان بشكل أقل مما كان عليه الأمر في السنوات السابقة، كما واستمرت الصناعة في تطوير مجموعة من المنتجات الجديدة استجابة لاحتياجات العملاء. وسجلت المنطقة أعلى نسبة للعائد على الأصول في العالم، مع أدنى نسبة لإجمالي المصروفات وأدنى نسبة إيرادات مالية.

حتى مع تفاقم الأزمة المغربية، التي أثرت بشكل واضح على جودة الأصول بالمنطقة بأسرها؛ سجلت المنطقة أدنى محفظة معرضة للخطر < 30 يوما في العالم، ووصلت إلى الإستدامة خلال 2007-2008 عاى الرغم من النمو في نفقات التشغيل. واتخذت السوق المغربية خطوات نحو التعافي من الأزمة بدعم من الحكومة وكذلك بجهودها في تشديد عمليات الائتمان والتي سوف تظهر نتائجها في السنوات اللاحقة.

في عام 2008، شهدنا اتجاها عكسيا لهيكل التمويل في مؤسسات التمويل الأصغر العربية من الاعتماد على المنح نحو الاعتماد على التمويل من الديون. مع دور محدود للغاية للإدخارات في هيكل تمويل مؤسسات التمويل الأصغر العربية، والههم الأكثر إلحاحا لمؤسسات التمويل الأصغر العربية هو بداية الأزمة المالية العالمية وكيف يمكن لانكماش السيولة العالمية أن يؤثر على توافر التمويل. وكانت المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة التي شهدت انخفاضا في التزامات الممولين (5 ٪) في عام 2008. ويعزى هذا الانخفاض إلى إنهاء برامج تمويل وضمائنات قروض متعددة ومشروعات كبرى أخرى



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس ماركيت) 2006 - 2008. النتائج هي متوسطات مرجحة، من قاعدة بيانات ل35 مؤسسة للتمويل الأصغر قدمت معلومات عن الفترة 2006-2008.

وفي المغرب، ارتفع إجمالي المصروفات من 23 إلى 28.5 في المائة بين عامي 2007 و 2008، وكانت هناك زيادة حادة في المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوما، كما أشرنا أعلاه، وذلك بسبب بعض المشاكل التاريخية التي لم تتم مراقبتها، بما في ذلك استرخاء سياسات الائتمان، ونظم إدارة معلومات عفا عليها الزمن، والحوكمة

للمانحين ، وتوسع في التزامات متعددة للقطاع الخاص. ونظرا لهذه الحالة، قد نتوقع ظهور مشكلة إعادة التمويل في السنوات المقبلة كنتيجة للأزمة المالية العالمية.

لا يزال قطاع التمويل الأصغر العربي يواجه العديد من التحديات ، ولا سيما على مستوى التنظيم التشريعات، حيث لا تزال بعض البلدان لا توجد لديها لوائح تنظيمية للتمويل الأصغر. بالإضافة إلى تحسينات السياسة العامة التي نوقشت في وقت مبكر والتي تعد من العوامل الرئيسية في مساعدة جميع مؤسسات التمويل الأصغر لتعزيز أنشطتها ، تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر أيضا إلى حوكمة قوية ، أنظمة إدارة معلومات ملائمة، وإلى سياسات ائتمانية وضوابط داخلية قوية.

تشارلز كورديه
محلل رئيسي، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سوق تبادل
معلومات التمويل الأصغر(ميكس)

رانيا عبد الباقي
المدير التنفيذي، شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية - سنابل
فريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)

معايير التميز في 2008 - 54 مؤسسة للتمويل الأصغر بيانات الإتجاه خلال (2006-2008) للمؤسسات المشاركة - 35 مؤسسة	
مصر	الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفين ، مؤسسة ليد، جمعية رجال أعمال الشرقية لتنمية المجتمع، جمعية تنمية الإسكان الصناعي، جمعية تنمية المجتمع والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بسوهاج ، جمعية رجال أعمال الإسكندرية، جمعية سيدات أعمال أسيوط، مؤسسة الأولى للتمويل الصغير - أغاخان مصر، جمعية رجال أعمال الدقهلية لتنمية المجتمع، التضامن، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، الجمعية الإقليمية لتطوير المشروعات في سوهاج، جمعية رجال أعمال شمال سيناء، جمعية رجال أعمال أسيوط
العراق	الثقة، مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية-العراق
الأردن	شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة، تمويلكم، الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة، صندوق التنمية والتشغيل، البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، صندوق المرأة ، فينكا-الأردن
لبنان	المجموعة، مخزومي، أمين
المغرب	مؤسسة البنك الشعبي للفروض الصغرى، مؤسسة التنمية المحلية والشراكة -سلف البركة(فونديب)، زاكورة، أموس، الجمعية المغربية-تضامن بلا حدود، الكرامة، إنماء، مؤسسة أرضي، الأمانة
فلسطين	الأونروا، بنك الرفاه، فاتر، لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، أصالة، المركز العربي للتنمية الزراعية، ريف، ريادة
السودان	يراك شمال السودان، جمعية بورسودان لتنمية المشاريع الصغيرة
سوريا	جبل الحص، مؤسسة الأولى للتمويل الصغير - سوريا
تونس	أندا
اليمن	أبين، المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة، الأوائل، المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، أزال، مؤسسة عدن للتمويل الأصغر

مجموعة المقارنة	التعريف	التوصيف
الدولة	مصر (14 مؤسسة للتمويل الأصغر)	مؤسسة مصرية للتمويل الأصغر
	الأردن (7 مؤسسات للتمويل الأصغر)	مؤسسة أردنية للتمويل الأصغر
	المغرب (9 مؤسسات للتمويل الأصغر)	مؤسسة مغربية للتمويل الأصغر
	فلسطين (8 مؤسسات للتمويل الأصغر)	مؤسسة فلسطينية للتمويل الأصغر
	اليمن (6 مؤسسات للتمويل الأصغر)	مؤسسة يمنية للتمويل الأصغر
	المنطقة العربية دون المغرب (39 مؤسسة للتمويل الأصغر)	كل المؤسسات العربية للتمويل الأصغر، بإستثناء المغرب
الاستدامة	مؤسسات عربية مستدامة مالياً (30 مؤسسة للتمويل الأصغر)	الكفاية الذاتية المالية (أكثر من أو يساوي 100%)
	مؤسسات عربية غير مستدامة مالياً (20 مؤسسة للتمويل الأصغر)	الكفاية الذاتية المالية (أقل من 100%)
الحجم	صغيرة عربياً (17 مؤسسة للتمويل الأصغر)	مؤسسة عربية للتمويل الأصغر ذات حجم محفظة قروض كلية أقل من 2 مليون دولار أمريكي
	متوسطة عربياً (12 مؤسسة للتمويل الأصغر)	مؤسسة عربية للتمويل الأصغر ذات حجم محفظة قروض كلية بين 2 و8 مليون دولار أمريكي
	كبيرة عربياً (25 مؤسسة للتمويل الأصغر)	مؤسسة عربية للتمويل الأصغر ذات حجم محفظة قروض كلية أكبر من 8 مليون دولار أمريكي
الانتشار	صغيرة عربياً (21 مؤسسة للتمويل الأصغر)	عدد المقترضين أقل من 10000
	متوسطة عربياً (18 مؤسسة للتمويل الأصغر)	عدد المقترضين أكبر من أو يساوي 10000 وأقل من 30000
	كبيرة عربياً (15 مؤسسة للتمويل الأصغر)	عدد المقترضين أكبر من 30000

تعريف المؤشرات

الخصائص المؤسسية	
عدد مؤسسات التمويل الأصغر	حجم عينة المجموعة
العمر	عدد سنوات العمل كمؤسسة للتمويل الأصغر
إجمالي الأصول	إجمالي الأصول، معدلا لحساب التضخم والقيمة المعيارية لمخصص خسارة القروض وأو شطب القروض
المكاتب	عدها، شاملا المقر الرئيسي
العاملين	إجمالي عدد العاملين
هيكل التمويل	
نسبة رأس المال/الأصول	إجمالي حقوق الملكية المعدل/ إجمالي الأصول المعدلة
الدين لحقوق الملكية	إجمالي الالتزامات المعدلة/ إجمالي حقوق الملكية المعدل
الودائع للقروض	الودائع/ إجمالي محفظة القروض المعدل
الودائع لإجمالي الأصول	الودائع/ إجمالي الأصول المعدلة
المحفظة للأصول	إجمالي محفظة القروض المعدل/ إجمالي الأصول المعدلة
مؤشرات الإنتشار	
عدد المقترضين النشطين	عدد المقترضين الذين لديهم قروض قائمة، معدلا لشطب القروض
نسبة النساء المقترضات	عدد النساء المقترضات النشطات/ عدد المقترضين النشطين المعدل
عدد القروض النشطة/ القائمة	عدد القروض التي ما زال لها رصيد، معدلا لشطب القروض
إجمالي محفظة القروض	إجمالي محفظة القروض، معدلا لشطب القروض
متوسط رصيد القرض لكل مقترض	إجمالي محفظة القروض المعدل/ عدد المقترضين النشطين المعدل
متوسط رصيد القرض لكل مقترض/ متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي	متوسط رصيد القرض لكل مقترض المعدل/ متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
متوسط رصيد القرض	إجمالي محفظة القروض المعدل/ عدد القروض النشطة/ القائمة معدلا
متوسط رصيد القرض/ متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي	متوسط رصيد القرض المعدل / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
عدد المودعين الطوعيين	عدد المودعين في أي نوع من الحسابات الإدارية
عدد حسابات الإيداع الطوعية	عدد كل حسابات الإيداع
الودائع الطوعية	القيمة الكلية لكل حسابات الإيداع
متوسط حجم الودائع لكل مودع	الودائع / عدد المودعين
متوسط حجم الودائع لكل مودع / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي	متوسط حجم الودائع لكل مودع / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
متوسط رصيد حسابات الإيداع	الودائع الطوعية / عدد حسابات الإيداع
متوسط رصيد حسابات الإيداع/ متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي	متوسط رصيد حساب الودائع/ متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
المؤشرات الاقتصادية الكلية	
متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي	إجمالي الدخل المتحقق لمواطني الدولة، بغض النظر عن مكانهم/ إجمالي عدد المواطنين (مؤشرات التنمية العالمية)
معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي	النمو السنوي في الناتج الكلي من السلع والخدمات الواقع في نطاق إقليم الدولة (مؤشرات التنمية العالمية)
سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة المقدم لعطاء الودائع الواقية أو الإذخارية أو تحت الطلب (صندوق النقد الدولي/ الإحصاءات المالية الدولية)
معدل التضخم	التغير السنوي في متوسطات أسعار المستهلكين (صندوق النقد الدولي/ الإحصاءات المالية الدولية)
العمق المالي	مجمعات النقود، شاملة العملات والودائع والعملات الإلكترونية/ الناتج الإجمالي المحلي، لقياس نقدية الاقتصاد (صندوق النقد الدولي/ الإحصاءات المالية الدولية)
الأداء المالي الكلي	
العائد على الأصول	(صافي الدخل التشغيلي المعدل - الضرائب)/ متوسط إجمالي الأصول المعدل
العائد على حقوق الملكية	(صافي الدخل التشغيلي المعدل - الضرائب)/ متوسط إجمالي حقوق الملكية المعدل
الكفاية الذاتية التشغيلية	العوائد المالية/ (النفقات المالية + نفقة مخصص خسارة القروض + نفقات التشغيل)
الكفاية الذاتية المالية	العوائد المالية المعدلة/ (النفقات المالية + نفقة مخصص خسارة القروض + نفقات التشغيل) المعدلة
العوائد	
العوائد المالية/ المعدلة/ متوسط إجمالي الأصول المعدل	العوائد المالية المعدلة/ متوسط إجمالي الأصول المعدل
هامش الربح	صافي الدخل التشغيلي المعدل/ العوائد المالية المعدلة
العائد على إجمالي المحفظة (اسمي)	العوائد المالية المعدلة من محفظة القروض/ متوسط إجمالي محفظة القروض المعدلة
العائد على إجمالي المحفظة (حقيقي)	(العائد على إجمالي المحفظة (اسمي) - معدل التضخم) / (1 + معدل التضخم)
النفقات	
النفقات المالية/ المعدلة/ متوسط إجمالي الأصول المعدل	(النفقات المالية + نفقة مخصص خسارة القروض + نفقات التشغيل) المعدل / متوسط إجمالي الأصول المعدل
النفقات المالية/ الأصول	النفقات المالية المعدلة / متوسط إجمالي الأصول المعدل
نفقة مخصص خسارة القروض / الأصول	نفقة مخصص خسارة القروض المعدل / متوسط إجمالي الأصول المعدل
النفقات التشغيلية/ الأصول	نفقات التشغيل المعدل / متوسط إجمالي الأصول المعدل
النفقات الموظفين/ الأصول	نفقات الموظفين المعدل / متوسط إجمالي الأصول المعدل
النفقات الإدارية/ الأصول	النفقات الإدارية المعدل / متوسط إجمالي الأصول المعدل
النفقات التعديلات/ الأصول	(صافي الدخل التشغيلي غير المعدل - صافي الدخل التشغيلي المعدل) / متوسط إجمالي الأصول المعدل
الكفاءة	
النفقات التشغيلية/ محفظة القروض	النفقات التشغيل المعدل / متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل
النفقات الموظفين/ محفظة القروض	النفقات الموظفين المعدل / متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل
متوسط الارتفاع / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي	متوسط نفقات الموظفين المعدل / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
التكلفة لكل مقترض	النفقات التشغيل المعدل / متوسط عدد المقترضين النشطين المعدل
التكلفة لكل قرض	النفقات التشغيل المعدل / متوسط عدد القروض النشطة المعدل
الإنتاجية	
المقترضين لكل موظف	عدد المقترضين النشطين المعدل/ عدد العاملين
القروض لكل موظف	عدد القروض النشطة المعدل/ عدد العاملين
المقترضين لكل مسئول قروض	عدد المقترضين النشطين المعدل/ عدد مسئولي القروض
القروض لكل مسئول قروض	عدد القروض النشطة المعدل/ عدد مسئولي القروض
المودعين الطوعيين لكل موظف	عدد المودعين / عدد العاملين
حسابات الإيداع لكل موظف	عدد حسابات الإيداع / عدد العاملين
نسبة تخصيص الأفراد	عدد مسئولي القروض/ عدد العاملين
المخاطر والسيولة	
المحفظة المعرضة للخطر (أكثر من 30 يوما)	الأرصدة القائمة للقروض التي لديها دفعات متوقعة وغير مدفوعة لأكثر من 30 يوما + محفظة القروض المعاد التفاوض حولها/ إجمالي محفظة القروض المعدل
المحفظة المعرضة للخطر (أكثر من 90 يوما)	الأرصدة القائمة للقروض التي لديها دفعات متوقعة وغير مدفوعة لأكثر من 90 يوما + محفظة القروض المعاد التفاوض حولها/ إجمالي محفظة القروض المعدل
نسبة الدين المدومة	قيمة القروض المشطوبة المعدلة/ إجمالي محفظة القروض المعدلة
نسبة خسارة القروض	(القروض المشطوبة المعدلة - قيمة القروض المستردة من القروض المشطوبة)/ إجمالي محفظة القروض المعدل
نسبة تغطية المخاطر	مخصص خسارة القروض المعدل/ المحفظة المعرضة للخطر (أكثر من 30 يوما)
الأصول السائلة غير المدرة للعائد كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	النقد وحسابات البنوك معدلة/ إجمالي الأصول المعدل

معايير الأداء المقارن العربية

الدولة				
اليمن	الأردن	مصر	المغرب	الدول العربية
الخصائص المؤسسية				
6	7	14	9	54
5	9	11	11	10
517,748	16,498,762	7,273,933	55,942,626	10,763,164
3.5	13	9.5	186	10
30	97	334.5	587	112.5
هيكل التمويل				
16.4%	47.4%	55.0%	19.3%	47%
111%	111%	82%	423%	91%
10.7%	0.0%	0.0%	0.0%	0%
6.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0%
65.7%	89.5%	63.5%	80.7%	72%
مؤشرات الانتشار				
2,706	17,515	30,945.5	80,803	12,589
94.9%	85.3%	69.8%	52.4%	66.3%
2,706	17,515	30,945.5	80,803	13,161
324,058	15,249,548	5,183,041	16,926,606	5,479,125
121.57	729.96	180.615	283.09	317.325
14.0%	25.7%	11.4%	12.4%	15.8%
121.57	729.96	180.615	283.09	290.15
14.0%	25.7%	11.4%	12.4%	15.3%
2,594	0	0	0	0
3,314	0	12,600	0	2,594
25,601.59	0	0	0	0
18.09	0	26.29	0	26.4
0.02	0	0.02	0	2.0%
18.09	0	26.29	0	26.4
0.02	0	0.02	0	2.0%
المؤشرات الاقتصادية الكلية				
950	2,960	1,500	2,290	1,500
3.3%	6.6%	7.1%	2.7%	5.3%
13.0%	5.4%	6.1%	3.7%	5.8%
7.9%	5.4%	9.3%	2.0%	5.4%
35.2%	134.2%	96.2%	104.8%	96.2%
الأداء المالي الكلي				
0.3%	4.1%	2.4%	-0.8%	2.4%
5.2%	7.9%	3.2%	-7.2%	3.5%
98.0%	125.4%	149.0%	110.1%	119.1%
96.7%	115.4%	114.9%	95.5%	107.3%
العوائد				
34.5%	25.7%	21.5%	24.5%	22.8%
-3.6%	13.3%	12.9%	-1.4%	6.8%
40.4%	35.7%	33.0%	39.5%	33.2%
27.6%	28.8%	21.7%	36.7%	22.7%
التفقات				
34.3%	22.5%	19.4%	29.5%	21.6%
4.9%	5.2%	6.5%	4.3%	4.5%
0.4%	1.5%	0.4%	2.9%	0.7%
29.5%	15.0%	11.6%	17.5%	14.6%
17.5%	10.1%	8.2%	9.0%	10.0%
9.3%	5.0%	2.6%	5.1%	4.8%
1.4%	0.1%	1.7%	0.2%	0.4%
الكفاءة				
36.3%	18.3%	21.3%	27.1%	21.3%
25.7%	12.7%	14.9%	11.2%	14.8%
2,905	4.37	1.66	3.42	3.39
50	121	36	75	75
39	134	33	75	71
الإنتاجية				
99	174	122	145	118
99	176	122	146	118
183	303	247	211	211
184	303	247	212	217
97	0	0	0	0
143	0	101	0	66.6
46.9%	54.1%	56.5%	73.3%	54%
المخاطر والسيولة				
1.4%	1.9%	0.8%	3.1%	2.38%
0.1%	1.3%	0.5%	1.9%	0.80%
0.6%	0.4%	0.0%	4.1%	0.79%
0.4%	0.2%	0.0%	4.1%	0.40%
68.0%	152.2%	78.2%	77.4%	72.53%
26.0%	4.6%	22.4%	11.4%	19.61%

معايير الأداء المقارن العربية					
الإنتشار			الاستدامة		
كبيرة عربيا	متوسطة عربيا	صغيرة عربيا	مؤسسات عربية غير مستدامة ماليا	مؤسسات عربية مستدامة ماليا	
الخصائص المؤسسية					
15	18	21	20	30	عدد مؤسسات التمويل الأصغر
13	9	8	7	11	العمر
32,438,566	11,506,868	2,121,807	4,084,742	14,463,615	إجمالي الأصول
45	10	5	7.5	12.5	المكاتب
611	119.5	37	77	119.5	العاملين
هيكل التمويل					
38%	41%	61%	42%	48%	نسبة رأس المال/الأصول
164%	142%	43%	91%	107%	الدين لحقوق الملكية
0%	0%	0%	1%	0%	الودائع للقروض
0%	0%	0%	0%	0%	الودائع لإجمالي الأصول
82%	83%	65%	66%	80%	المحفظة للأصول
مؤشرات الإنتشار					
94,893	15,511.5	3,062	5,999.5	17,115.5	عدد القترضين النشطين
64.0%	62.0%	78.3%	66.8%	68.5%	نسبة النساء القترضات
100,807	16,200	3,062	5,999.5	17,486	عدد القروض النشطة/القائمة
19,869,823	5,479,125	1,129,263	2,668,016	12,344,842	إجمالي محفظة القروض
290.15	277.305	344.84	245.53	373.31	متوسط رصيد القرض لكل مقترض
13.7%	14.5%	26.1%	16.4%	15.5%	متوسط رصيد القرض لكل مقترض / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
290.15	271.52	344.84	245.53	344.84	متوسط رصيد القرض
13.5%	13.7%	26.1%	15.7%	15.2%	متوسط رصيد القرض / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
0	0	608.5	374	0	عدد المودعين الطوعيين
0	13,161	2,594	1,270	12,600	عدد حسابات الإيداع الطوعية
0	0	3,005.95	13,077	0	الودائع الطوعية
0.0	26.3	36.2	68.5	22.4	متوسط حجم الودائع لكل مودع
0.0%	2.0%	2.0%	4.5%	2.0%	متوسط حجم الودائع لكل مودع / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
0.0	26.3	36.2	58.4	22.4	متوسط رصيد حسابات الإيداع
0.0%	2.0%	2.0%	4.0%	2.0%	متوسط رصيد حسابات الإيداع / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
المؤشرات الاقتصادية الكلية					
2,290	1,740	1,290	1,395	1,500	متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
6.6%	6.6%	3.3%	3.3%	6.6%	معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي
5.4%	6.1%	5.4%	5.0%	6.1%	سعر الفائدة على الودائع
5.4%	5.4%	4.1%	3.9%	5.4%	معدل التضخم
96.2%	96.2%	35.2%	50.3%	96.2%	العمق المالي
الأداء المالي الكلي					
2.9%	1.8%	-7.0%	-4.9%	4.2%	العائد على الأصول
6.4%	3.5%	0.3%	-13.1%	7.8%	العائد على حقوق الملكية
131.7%	121.8%	112.2%	85.8%	132.0%	الكفاية الذاتية التشغيلية
114.9%	108.9%	74.0%	63.2%	118.1%	الكفاية الذاتية المالية
العوائد					
23.9%	22.0%	18.7%	22.2%	23.1%	العوائد المالية/الأصول
12.9%	8.1%	-35.1%	-60.6%	15.3%	هامش الربح
33.5%	32.3%	32.6%	31.9%	33.4%	العائد على إجمالي المحفظة (إسمي)
25.0%	22.4%	19.9%	22.0%	22.8%	العائد على إجمالي المحفظة (حقيقي)
التفقات					
22.0%	17.7%	24.5%	27.2%	20.5%	التفقات الكلية/الأصول
5.5%	4.6%	0.6%	3.8%	4.7%	التفقات المالية/الأصول
1.7%	0.3%	0.8%	0.5%	0.7%	نفقة مخصص خسارة القروض /الأصول
13.0%	14.8%	22.4%	19.1%	14.5%	نفقات التشغيل/الأصول
9.1%	9.4%	14.4%	11.2%	10.1%	نفقات الموظفين/الأصول
4.2%	5.2%	5.5%	5.0%	4.3%	التفقات الإدارية/الأصول
0.2%	0.3%	0.9%	2.4%	0.2%	نفقات التعديلات/الأصول
الكفاءة					
18.0%	19.1%	28.0%	27.9%	17.8%	نفقات التشغيل/محفظة القروض
12.4%	14.5%	19.0%	19.7%	12.7%	نفقات الموظفين/محفظة القروض
3.39	3.115	3.78	3.58	3.315	متوسط المرتب / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
60	99	122	73	74	التكلفة لكل مقترض
56	79	89	66	68	التكلفة لكل قرض
الإنتاجية					
186	117	71	89	139	المقترضين لكل موظف
191	115	71	89	146	القروض لكل موظف
281	202	158	175	255	المقترضين لكل مسئول قروض
293	204	158	175	258	القروض لكل مسئول قروض
0	0	12	12	0	المودعين الطوعيين لكل موظف
0.0	100.8	58.6	41.9	142.8	حسابات الإيداع لكل موظف
59%	56%	52%	55%	54%	نسبة تخصيص الأفراد
المخاطر والسيولة					
0.95%	1.94%	4.41%	3.39%	2.14%	المحفظة المعرضة للخطر (أكثر من 30 يوما)
0.80%	0.60%	1.11%	0.61%	1.02%	المحفظة المعرضة للخطر (أكثر من 90 يوما)
0.42%	0.33%	1.91%	2.91%	0.32%	نسبة الديون المدومة
0.37%	0.14%	1.91%	2.45%	0.13%	نسبة خسارة القروض
83.52%	88.56%	58.04%	77.86%	72.53%	نسبة تغطية المخاطر
14.42%	16.75%	26.10%	22.70%	19.63%	الأصول السائلة غير المدرة للعائد كنسبة مئوية من إجمالي الأصول

معايير الأداء المقارن العربية

الحجم على المستوى العربي			
كبير	متوسط	صغير	
الخصائص المؤسسية			
25	12	17	عدد مؤسسات التمويل الأصغر
11	10.5	7	العمر
28,696,913	5,319,047	1,605,105	إجمالي الأصول
14	9.5	4	المكاتب
288	110.5	37	العمالين
هيكل التمويل			
50%	54%	37%	نسبة رأس المال/الأصول
102%	84%	120%	الدين لحقو للملكية
0%	0%	4%	الودائع للقروض
0%	0%	2%	الودائع لإجمالي الأصول
83%	76%	60%	المحفظة للأصول
مؤشرات الانتشار			
34,345	15,784	3,133	عدد المقترضين النشطين
52.4%	70.2%	88.0%	نسبة النساء المقترضات
38,171	15,784	3,141	عدد القروض النشطة/القائمة
16,746,888	3,995,033	900,686	إجمالي محفظة القروض
729.96	266.96	168.27	متوسط رصيد القرض لكل مقترض
22.9%	12.3%	15.3%	متوسط رصيد القرض لكل مقترض / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
705.185	266.96	168.27	متوسط رصيد القرض
24.2%	12.3%	15.3%	متوسط رصيد القرض / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
0	0	1,874	عدد المودعين الطوعيين
822	4,414	4,288	عدد حسابات الإيداع الطوعية
0	0	34,318	الودائع الطوعية
199.1	59.9	24.4	متوسط حجم الودائع لكل مودع
11.0%	4.5%	2.0%	متوسط حجم الودائع لكل مودع / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
199.1	49.8	24.4	متوسط رصيد حسابات الإيداع
11.0%	4.0%	2.0%	متوسط رصيد حسابات الإيداع / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
المؤشرات الاقتصادية الكلية			
2,290	1,500	1,290	متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
6.3%	6.6%	3.3%	معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي
5.4%	5.4%	6.1%	سعر الفائدة على الودائع
3.9%	5.4%	7.9%	معدل التضخم
96.2%	96.2%	35.2%	العقود المالي
الأداء المالي الكلي			
2.6%	0.8%	2.0%	العائد على الأصول
4.0%	0.7%	5.4%	العائد على حقوق الملكية
124.2%	122.1%	110.0%	الكفاية الذاتية التشغيلية
112.8%	108.5%	83.3%	الكفاية الذاتية المالية
العوائد			
21.6%	25.3%	22.4%	العوائد المالية/الأصول
11.4%	7.8%	-21.6%	هامش الربح
28.6%	35.7%	34.1%	العائد على إجمالي المحفظة (إسمي)
20.6%	26.5%	23.1%	العائد على إجمالي المحفظة (حقيقي)
التفقات			
18.8%	25.4%	29.6%	التفقات الكلية/الأصول
4.5%	4.5%	4.0%	التفقات المالية/الأصول
0.7%	1.3%	0.3%	نفقة مخصص خسارة القروض /الأصول
14.0%	20.1%	26.2%	نفقات التشغيل/الأصول
9.2%	13.2%	16.7%	نفقات الموظفين/الأصول
3.9%	6.3%	6.8%	التفقات الإدارية/الأصول
0.1%	2.5%	0.7%	نفقات التعديلات/الأصول
الكفاءة			
15.1%	26.7%	30.9%	نفقات التشغيل/محفظة القروض
10.2%	17.8%	20.1%	نفقات الموظفين/محفظة القروض
3.97	3.3	2.77	متوسط المرتب / متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي
76	72	67	التكلفة لكل مقترض
74	54	61	التكلفة لكل قرض
الإنتاجية			
145	117	71	المقترضين لكل موظف
149	117	71	القروض لكل موظف
261	184	147	المقترضين لكل مسئول قروض
264	184	147	القروض لكل مسئول قروض
0	0	37	المودعين الطوعيين لكل موظف
22.3	251.0	58.6	حسابات الإيداع لكل موظف
54%	61%	48%	نسبة تخصيص الأفراد
المخاطر والسيولة			
1.93%	2.34%	2.83%	المحفظة المعرضة للخطر (أكثر من 30 يوما)
1.23%	0.62%	0.71%	المحفظة المعرضة للخطر (أكثر من 90 يوما)
0.42%	0.91%	3.41%	نسبة الديون المدومة
0.20%	0.37%	3.41%	نسبة خسارة القروض
95.26%	78.20%	57.51%	نسبة تغطية المخاطر
12.69%	20.03%	23.89%	الأصول السائلة غير المدرة للعائد كنسبة مئوية من إجمالي الأصول

سوريا

وفق القانون السوري، لا يسمح للشركات الربحية بالعمل في أنشطة التمويل الأصغر وبالتالي كانت المنظمات غير الحكومية الموفر الرئيسي للقروض الصغرى. غير أنه في 2007، صدر قرار رئاسي بالمرسوم رقم 15 حول التمويل الأصغر في سوريا، التشريع الأول والوحيد المتعلق بصورة كلية بالتمويل الأصغر. وقد سمح المرسوم لمجلس النقد والتسليف بالترخيص لمؤسسات مالية بنكية اجتماعية¹⁴ مع حد أدنى لرأس المال لا يقل عن 250 مليون ليرة سورية (حوالي 5 مليون دولار أمريكي)، ويسمح لهذه المؤسسات المالية البنكية الاجتماعية بتقديم خدمات مالية متنوعة تتضمن القروض الصغرى وقبول الودائع والتأمين الأصغر. ووفقاً للمرسوم، كل المؤسسات المالية البنكية الاجتماعية يجب عليها الحصول على الموافقة المسبقة من مجلس النقد والتسليف بشأن أسعار الفائدة التي تطبقها.¹⁵ في يناير 2010، أصدر المجلس قواعد تنظيمية تنطبق على كلا من المؤسسات المالية البنكية الاجتماعية والمؤسسات البنكية صاحبة محافظ التمويل الأصغر. القواعد الجديدة ستسمح للمؤسسات المالية البنكية الاجتماعية بالمشاركة في نظام مجلس النقد والتسليف لمعلومات الائتمان دون حد أدنى لحجم القرض أو للكفاية المالية والسيولة والاحتياطيات وكفاية رأس المال ونسب تركّز مخاطر الائتمان.

لقد كانت مؤسسة الأولى للتمويل الأصغر (والتي بدأت العمل قبل صدور المرسوم كبرنامج للقروض الصغرى في ظل مؤسسة أغاخان) هي المؤسسة الوحيدة المرخصة منذ صدور المرسوم 15، إلا أن تم مؤخراً إصدار رخصة ثانية لباب رزق جميل. هذا وقد تم مؤخراً أيضاً إصدار مرسوم رقم 9 وهو مرسوم خاص بإنشاء مصرف الإبداع للتمويل الأصغر وهو مصرف غيرهادف للربح يقام بشراكة ما بين الأجدف والحكومة السورية والقطاع الخاص.

لتحليل البيئة التنظيمية للتمويل الأصغر في سوريا، أنظر:

http://www.cgap.org/gm/document-1.9.2923/Syria_Policy-Reg-Framework.pdf

مصر

تتضمن المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في مصر البنوك والمنظمات غير الحكومية وكذا هيئة البريد والمؤسسات غير الرسمية من قبيل جمعيات الإيداع والقروض الدوّارة. البنوك تخضع لتنظيم البنك المركزي والمنظمات غير الحكومية تخضع لرقابة وزارة التضامن الاجتماعي مثلها مثل أي منظمة غير حكومية أخرى دون

14 كلمة اجتماعية هنا تعني فقط الأهداف الاجتماعية لهذه المؤسسات، وليس أنها مؤسسات خيرية أو لا تهدف للربح.

15 الفقرة التاسعة من مرسوم التمويل الأصغر العام رقم 15 لعام 2007 والفقرة 13 من القواعد التنظيمية.

ملحق:

نظرة على اللوائح المنظمة على مستوى كل دولة

المغرب

لدى المغرب حالياً 12 جمعية قروض صغرى مرخصة (Associations de Microcredit or AMC's)، ينظم عملها قانون جمعيات القروض الصغرى (1999)¹¹، ومرخصة من وزارة المالية لتقديم هذا النوع من الخدمات. القانون يعرف القروض الصغرى على أنه تقديم القروض للفقراء لأغراض إنتاجية، ويضع تشريع تالي سقف القرض لمثل هذا النوع من القروض عند 50000 دينار مغربي (5500 دولار أمريكي تقريبا). جمعيات القروض الصغرى المرخصة تتمتع بعدد من المزايا التفضيلية المالية، من بينها (i) الإعفاء الضريبي لخمس سنوات من تاريخ الترخيص، (ii) القدرة على الحصول على رأس المال من التبرعات أو أي شكل من أشكال الاقتراض (فيما عدا وداغ الأفراد العاديين). جمعيات القروض الصغرى تخضع للتنظيم من قبل وزارة المالية، غير أنه منذ 2007، تم تفويض البنك المركزي للإضطلاع بهذا الأمر.

علاوة على ذلك، ولربما أكثر أهمية، أن وزارة المالية لديها السلطة لتحديد حد أقصى لسعر الفائدة، وسقف للرسوم والعمولات. غير أنه حتى الآن لم تحدد وزارة المالية أي من هذه الحدود، وهو ما يميز هذه الجمعيات عن البنوك والكيانات الهادفة للربح والتي رغم السماح لها بالعمل في القروض الصغرى فهي تخضع لسقف لأسعار الفائدة تمنعها من خدمة هذا القطاع بطريقة مربحة.

في 2004¹² و 2007¹³، تم تعديل قانون جمعيات القروض الصغرى لتوسيع تعريف القروض الصغرى ليشمل القروض لشراء وبناء وتحسين المنازل للفقراء والقروض لتوصيل الماء والكهرباء كذلك، أنواع معينة من الإقراض المرتبطة بالترويج السياحي. هذه التعديلات سمحت أيضاً لمؤسسات التمويل الأصغر للعمل كوكلاء لشركات التأمين المرخصة لتسهيل تقديم خدمات التأمين الأصغر لعملائهم.

في نهاية 2009، أسس البنك المركزي المغربي مكتب للإئتمان حيث من المتوقع أن تقوم كل مؤسسات التمويل الأصغر بتقديم المعلومات الائتمانية له.

لتحليل البيئة التنظيمية للتمويل الأصغر في المغرب، أنظر:

http://www.cgap.org/gm/document-1.9.2829/diagnostic_Morocco.pdf

11 قانون رقم 18/97

12 قانون رقم 58/03

13 قانون رقم 04/07

هذا البنك لا يسمح له بتلقي ودائع من العامة ولا يخضع لرقابة البنك المركزي، كما يستثنى القانون البنك من نطاق عريض من الضرائب والرسوم ويسمح له بتقديم منتجات الإقراض التقليدية والإسلامية. في 2004، ولخلق بيئة عمل متكافئة، مددت الحكومة هذا الاستثناء ليشمل كل مؤسسات التمويل الأصغر.¹⁹

في 2008، القانون الجديد للجمعيات منح وزارة التنمية الاجتماعية سلطة الرقابة على مؤسسات التمويل الأصغر غير الربحية، بدلا من وزارة الصناعة والتجارة. في سبتمبر 2009، تم تعديل القانون ومنح "الشركات المالية" المسجلة كشركات غير ربحية (مثل مؤسسات التمويل الأصغر) الحق في التحول لشركات ربحية/تجارية والبقاء تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة، غير أن قواعد التحويل لا تزال بانتظار تحديدها وإقرارها من جانب مجلس الوزراء.

لتحليل للبيئة التنظيمية للتمويل الأصغر في الأردن، أنظر:

http://www.cgap.org/gm/document-1.1.1304/Jordan_Diagnostic_Report_2009.pdf

اليمن

مع استثناء بنك تجاري واحد (بنك التضامن الإسلامي) ذو محفظة للتمويل الأصغر، فإن مقدمي القروض الصغرى هم إما مسجلين كمنظمات غير حكومية أو مؤسسات أو شركات غير ربحية (بالإضافة للمنظمات شبه الحكومية²⁰). حاليا، معظم مقدمي الخدمة يتبعون لوحدة تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر في الصندوق الاجتماعي للتنمية. ولا يسمح للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الأصغر بتلقي مدخرات²¹ للإقراض أو للاستثمار.

قانون بنوك التمويل الأصغر رقم 15/2009 صدر في 6 أبريل 2009. وبجانب تنظيم أنشطة بنوك التمويل الأصغر، فإن القانون يسمح لهذه البنوك بتعبئة المدخرات الصغرى ولا يضع حد أقصى لسعر الفائدة. ومن المتوقع أن ينتهي بنك اليمن المركزي، مع بعض الدعم من المعونة الفنية الألمانية، من تأسيس وحدة للرقابة على التمويل الأصغر وإصدار القواعد ذات الصلة حول متطلبات ووسائل الترخيص من بين أشياء أخرى، غير أنه لم يتم إصدار أي ترخيص حتى الآن.

19 قرار مجلس الوزراء رقم 3524 (23 نوفمبر 2004)، والذي استثنى كل المؤسسات العاملة في التمويل الأصغر في ذلك الوقت - ربحية كانت أم غير ربحية - من ضرائب الدخل وأي ضرائب أخرى أو رسوم.

20 صندوق تنمية المنشآت الصغيرة.

21 في حالة قيام مؤسسة للتمويل الأصغر بجمع مدخرات من المقترضين أو الضامنين، فإن هذه المدفوعات تعد جزءا من القرض (سداد مبكر) أو جزءا من الضمان (وديعة) ولكن لا يمكن استخدامها كمصدر للتمويل.

تركيز على أنشطتها المالية. وباستثناء شركتين حديثتين للخدمات¹⁶، فلا يوجد مقدم ربحي للقروض الصغرى في مصر (كبنوك التمويل الأصغر أو غيرها من المؤسسات المالية غير البنكية).

حتى مؤخرا، لم يكن هناك لوائح تنظيمية خاصة بالتمويل الأصغر في مصر. في 2009، مرر البرلمان المصري قانون تنظيم الأسواق والأدوات المالية غير البنكية (المعروف بـ"قانون التنظيم الموحد") والذي نقل السلطة الرقابية والتنظيمية لكل الأسواق والأدوات المالية غير البنكية (بما فيها القروض الصغرى) لـ"منظم واحد"، والذي يتوقع أن يصدر قواعد عامة لشركات التمويل الأصغر التي تتأسس بموجبها فئة جديدة من المؤسسات غير البنكية للقروض الصغرى وغيرالمنطقية للودائع والهادفة للربح. علاوة على ذلك، وزارة الاستثمار (والتي تتصدر الجهود من أجل توسيع إمكانية الوصول للخدمات المالية في مصر) أعدت مشروع قانون للتمويل الأصغر، ينتظر موافقة البرلمان لاستثناء شركات التمويل الأصغر من سقف سعر الفائدة الـ7% المحدد في القانون المدني، كما يسهل مشروع القانون عملية "تحول" مؤسسات التمويل الأصغر من منظمات غير حكومية إلى فئة شركات التمويل الأصغر الجديدة من خلال توفير مبادئ موجهة حول استثمار وتملك مؤسسات النوع الأول في الثاني.

الأردن

وفق القانون الأردني، فإنه لا يوجد متطلب بالحصول على موافقة حكومية للإقراض وهو ما يمكن لأي كيان قانوني القيام به. مع استثناء بنك تجاري واحد (بنك القاهرة عمان) ذو محفظة للتمويل الأصغر، فإن جميع مقدمي خدمات التمويل الأصغر مسجلين إما كشركات ربحية أو غير ربحية (علاوة على بعض المنظمات شبه الحكومية). وبالتالي يوجد عدد من الأجهزة الرقابية في هذا القطاع: وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البنك المركزي الأردني، ومؤخرا وزارة التنمية الاجتماعية. ولا تتولى أي منها - في غياب أي تشريع مختص بالتمويل الأصغر - المسؤولية المباشرة عن الرقابة على أنشطة القروض الصغرى كقطاع وبالتالي فإن خدمات القروض الصغرى تخضع لرقابات متفاوتة اعتمادا على التكوين القانوني للمؤسسة المقدمة للخدمة.

في 2003، مررت الأردن قانون مؤقت¹⁷ يخول تأسيس البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة.¹⁸ وعلى الرغم من استخدام كلمة "بنك" فإن

16 بسبب غياب إطار قانوني واضح يسمح بتأسيس الشركات غير البنكية لتقديم القروض، نموذج جديد من شركات خدمات التمويل الأصغر برز في مصر خلال العامين الماضيين، هدفها الرئيسي هو العمل كوكلاء لبنوك القطاع الخاص المهتمة بالعمل على نطاقات صغيرة والتي لا ترغب في القيام بالمتابعة المباشرة لمحافظ التمويل الأصغر (كالتسويق ومنح القروض وعمليات التحصيل). تأسست ريفي في 2007 وتدير محفظة البنك التجاري الدولي وبدأت تنمية العمل في يوليو 2007.

17 الدستور الأردني يمنح الحكومة في حالة عدم انعقاد البرلمان سلطة إصدار قوانين مؤقتة.

18 هذا البنك هو شركة خاصة بحملة الأسهم غير ربحية مؤسسة بناء على شراكة بين صندوق الملك عبد الله الثاني و الأجدند واثنين من مستثمري القطاع الخاص.

في 2002، تم إصدار قانون بنك الأمل رقم 223 لتأسيس بنك شبه حكومي للتمويل الأصغر،²³ والذي سمح للبنك بتقديم خدمات القروض والإيداع دون الحاجة للرقابة من قبل البنك المركزي. غير أن البنك لم يبدأ في العمل حتى آخر 2008، وبنوي حالياً التسجيل مع البنك المركزي وفق قانون بنوك التمويل الأصغر الصادر في 2009 وسيخضع للتنظيم بالتالي مثل أي بنك آخر للتمويل الأصغر.

لتحليل للبيئة التنظيمية للتمويل الأصغر في اليمن، أنظر:

http://www.cgap.org/gm/document-1.9.2831/diagnostic_Yemen.pdf

العراق

حالياً، وعلى الرغم من قيود قانونية قليلة على تقديم خدمات الإقراض،²⁴ فإن الكيانات الوحيدة التي تقدم خدمات القروض الصغرى في العراق هي المنظمات غير الحكومية. غير أن هذا النوع من مؤسسات التمويل الأصغر، بسبب طبيعتهم غير الهادفة للربح، مقيدة في قدرتها على جذب استثمارات خاصة. علاوة على ذلك، فإن التمويل الأجنبي يجب أن يحصل على موافقة مسبقة من الحكومة.²⁵ ووفق قانون مقترح للمنظمات غير الحكومية، ينتظر إقرار البرلمان له، فإن تمويل المنظمات يجب أن يتم بعد إبلاغ مكتب المنظمات غير الحكومية (الجهاز المشرف عليها)، وموافقته. هذه القيود تحد بشدة من قدرة المنظمات غير الحكومية على بناء قطاع مستديم للقروض الصغرى، وبالتالي فإن البنك المركزي للعراق مهتم بإصدار تنظيم للسماح بتأسيس مؤسسات غير بنكية للتمويل الأصغر لا يمكنها تلقي الودائع.

22 إن هذا القانون، كمؤشر لدخول الحكومة قطاع التمويل الأصغر، كان مشيراً للكثير من الجدل، لا سيما مع تأسيس الأردن لمنظمة شبه حكومية مماثلة العام التالي.

23 هذا البنك هو شركة مساهمة خاصة غير ربحية أنشئ بناء على شراكة بين الحكومة اليمنية (ممثلة في الصندوق الاجتماعي للتنمية) و الأجدفد ومستثمرين من القطاع الخاص.

24 مراجعة أولية لهذه القاعدة التنظيمية تقترح عدم وجود متطلب قانوني واضح للحصول على موافقة مسبقة للإقراض في القانون العراقي. كلا من قانون البنوك وقانون البنك المركزي يميز بين "العمل البنكي" (الذي يجب الترخيص له) المعرف وفق القانونين بتلقي الودائع من العامة واستخدامها في منح الإئتمان، و"الأنشطة البنكية" (المعرفة في الفقرة 27 من قانون البنوك)، والتي لا تتطلب الترخيص ولا تتضمن أنشطة إئتمانية. علاوة على ذلك الفقرة 2/3 من قانون البنوك تستثني "الأشخاص الذين يمولون الإئتمان الذي يقومون به بصورة أساسية من اعتمادات رأسمالية غير قابلة للرد..." من إشراف البنك المركزي.

25 وزارة التخطيط بدأت في طلب أعمال كل المنح الأجنبية من خلال مكتب المراجعة الاستراتيجية العراقي (على الرغم من إعفاء المنح الأمريكية من قبل). حتى الآن، لم يلتزم المانحون بهذه القاعدة بصورة دائمة.

تبادل معلومات التمويل الأصغر (MIX)



تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس) هي مؤسسة رائدة في تقديم خدمات بيانات ومعلومات الأعمال لقطاع التمويل الأصغر، ومكرّسة في المقام الأول إلى تدعيم قطاع التمويل الأصغر من خلال تعزيز الشفافية، تقوم الميكس بتوفير معلومات مالية وعن الأداء مفصلة حول مؤسسات التمويل الأصغر والمستثمرين والشبكات ومقدمي الخدمات المرتبطين بالصناعة. وتقوم الميكس بهذا الأمر من خلال وسائل عامة متاحة تتضمن سوق الميكس لتبادل معلومات (www.mixmarket.org) ونشرة الأعمال المصرفية الصغرى.

تبادل معلومات التمويل الأصغر هي شركة غير ربحية تأسست في يونيو 2002، من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)، وترعاها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة سيتي ومؤسسة دويتشه بنك الأمريكيتين وشبكة اوميدار والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومؤسسة بيل وميليندا غيتس وآخرون. تبادل معلومات التمويل الأصغر هي شركة خاصة. لمزيد من المعلومات، توجه لزيارة: www.themix.org أو راسلنا على: info@themix.org.

تم إصدار هذا التقرير بمساعدة:

شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية- سنابل



تأسست شبكة سنابل في عام 2002، إثر اجتماع 17 ممثلاً من سبع دول عربية في تونس من أجل إطلاق شبكة مُصممة لخدمة مؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي. وفي هذا الاجتماع، أقرت المجموعة اللوائح الداخلية ومعايير العضوية وأوضحت رؤيتها ورسالتها وأهدافها كما انتخبت لجنة تنفيذية. وفي اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد في ديسمبر 2003، قام أعضاء سنابل بالتصويت لإضفاء صفة الرسمية على المؤسسة عن طريق تسجيل سنابل كمؤسسة غير ربحية وافتتاح مكتب إقليمي لها. وفي عام 2004، تم دمج المؤسسة وتسجيلها كمؤسسة غير ربحية في كل من أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية والعاصمة المصرية القاهرة، حيث مقرها الرئيسي. للمزيد من المعلومات توجه لزيارة: www.sanabelnetwork.org.

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)



مستضافة داخل البنك الدولي، تعمل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء كمركز موارد عالمي للمعايير والأدوات التنفيذية والخدمات التدريبية والاستشارية للتمويل الأصغر. أعضاؤها - من بينهم ممولين خاصين وثنائيو ومتعدّدو الأطراف - ملتزمون ببناء نظم مالية أكثر تضمينا للفقراء. للمزيد من المعلومات توجه لزيارة: www.cgap.org.